



أثر الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة عمان على آراء
مدققي الحسابات الخارجيين في الأردن
(دراسة تحليلية)

**The Impact of the Financial Performance of Amman
Bourse Quoted Companies on the External Auditors'
Opinions in Jordan
(Analytical Study)**

إعداد

نواف سماح محمد الذنبيات

الرقم الجامعي: 400910315

بإشراف الدكتور

غسان فلاح المطارنة

قدّمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
المحاسبة

قسم المحاسبة

كلية الأعمال

جامعة الشرق الأوسط


تموز / 2011

تفويض

أنا (نواف سماح الذنبيات)، أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً
والكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات
العلمية عند طلبها.

الاسم: نواف سماح محمد الذنبيات

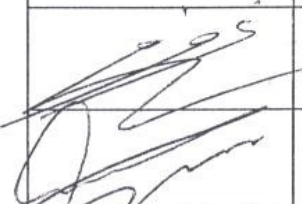


التاريخ: 2011/ /

التوقيع: 

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها (أثر الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة عمان على

آراء مدققي الحسابات الخارجيين في الأردن) ، وأجيزت بتاريخ 23 / 7 / 2011م .

التوقيع	جهة العمل		أعضاء لجنة المناقشة
	جامعة الشرق الأوسط	رئيساً ومشرفاً	د. غسان فلاح المطارنه
	جامعة الشرق الأوسط	عضواً	د. يونس عليان الشوبكي
	جامعة اليرموك	ممتحناً خارجياً	د. ميشيل سعيد سويدان

الإهداء

أهدي هذه الرسالة إلى:

والدي: الغالي الساكن في أعماقي إلى منبع الخير الدافق والحنان الوافر .

أمي: الحب الصادق , والشمس الوضاعة التي أنارت لي دروب النجاح في الحياة إليك أيتها

الوالدة الحبيبة.

زوجتي: تذكرني دائما بأن الدنيا كفاح مرير سيفها النفس الغنية بمخافة الله.

أولادي: جواز سفري الدبلوماسي الذي أدخل من خلاله قلوب كل الأطفال.

زملائي: تعلمت منهم أن اجعل النجاح هو طموحي في الحياة حتى أصل إلى شاطئ التوفيق

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين الذي وفقني وألهمني الطموح وسدد خطاي وزادني علماً.

وأنتقدم بالشكر والعرفان للدكتور غسان المطارنه الذي أشرف على رسالتي، ولم يبخل

بجهد أو وقت في المتابعة المستمرة لي ، وفي تقديم الدعم والنصيحة .

و إلى من أحاطني بالمتابعة والدعم والنصيحة وغمرني بجهد ووقته ونهلت من علمه

الأستاذ الدكتور علي الذنبيات خالص الشكر وعظيم الامتنان.

إلى من منحوني العزيمة السادة الكرام أعضاء لجنة المناقشة.

إلى من فتحوا لي نوافذ العلم والمعرفة السادة أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة الشرق

الأوسط .

إلى زملائي الذين شاركوني فرحتي .

أقدم لهم خالص الود والتقدير والاحترام.

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
ب	تفويض
ج	قرار لجنة المناقشة
د	الإهداء
هـ	شكر وتقدير
و	قائمة المحتويات
ح	قائمة الجداول
ط	قائمة الأشكال
ط	قائمة الملحقات
ي	ملخص الرسالة باللغة العربية
ل	ملخص الرسالة باللغة الإنجليزية
	الفصل الأول الإطار العام للدراسة
1	1-1 مقدمة
2	2-1 مشكلة الدراسة وأسئلتها
3	3-1 فرضيات الدراسة
5	4-1 أهداف الدراسة
5	5-1 أهمية الدراسة
6	6-1 تعريف المصطلحات
7	7-1 حدود الدراسة
7	8-1 محددات الدراسة
	الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة
	أولاً: الإطار النظري
9	1-2 تمهيد
11	2-2 الحاجة إلى التدقيق الخارجي
12	2-3 العوامل التي أدت إلى ظهور التدقيق
13	4-2 تقرير المدقق
18	5-2 الأداء المالي
19	6-2 التحليل المالي
19	7-2 معايير الأداء المالي
21	2-9 أدوات التحليل المالي

الصفحة	الموضوع
22	10-2 مزايا ومحددات النسب المالية
27	11-2 تأثير الأداء المالي على مدقق الحسابات
32	ثانياً: الدراسات السابقة
46	مميزات الدراسة.
	الفصل الثالث الطريقة والإجراءات
47	1-3 منهج الدراسة
47	2-3 مجتمع الدراسة
48	3-3 عينة الدراسة
48	4-3 أدوات الدراسة
48	1-4-3 مصادر البيانات
49	2-4-3 إطار جمع البيانات
49	5-3 المعالجة الإحصائية
	الفصل الرابع نتائج الدراسة
51	تمهيد
51	1-4 الإحصائيات الوصفية لبيانات الدراسة
52	2-4 اختبار التوزيع الطبيعي
54	3-4 اختبار الارتباط بين المتغيرات المستقلة
55	4-4 اختبار الفرضيات
68	6-4 ملخص اختبار الفرضيات
	الفصل الخامس النتائج والتوصيات
70	1-5 تمهيد
70	2-5 النتائج
73	3-5 التوصيات:
75	المصادر والمراجع
81	الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
52	جدول الإحصائيات الوصفية	1
53	جدول اختبار التوزيع الطبيعي باستخدام معامل الالتواء	2
53	جدول اختبار التوزيع الطبيعي باستخدام K-S	3
55	جدول اختبار معامل تضخم التباين والتباين المسموح به	4
56	جدول ملخص النموذج/ صافي الدخل	5
57	جدول معاملات معادلة الانحدار/ صافي الدخل	6
57	جدول ملخص النموذج/ العائد على الأصول	7
58	جدول معاملات معادلة الانحدار/ العائد على الأصول	8
59	جدول ملخص النموذج/ العائد على حقوق الملكية	9
59	جدول معاملات معادلة الانحدار/ العائد على حقوق الملكية	10
60	جدول ملخص النموذج/ الأثر المشترك لنسب الربحية	11
60	جدول معاملات معادلة الانحدار/ الأثر المشترك لنسب الربحية	12
61	جدول ملخص النموذج/ لنسبة التداول	13
62	جدول معاملات معادلة الانحدار/ لنسبة التداول	14
63	جدول ملخص النموذج/ لنسبة المديونية	15
63	جدول معاملات معادلة الانحدار/ لنسبة المديونية	16
64	جدول ملخص النموذج/ لنسبة الديون إلى حقوق الملكية	17
64	جدول معاملات معادلة الانحدار/ لنسبة الديون إلى حقوق الملكية	18
65	جدول ملخص النموذج/ الأثر المشترك لنسب الرفع المالي	19
65	جدول معاملات معادلة الانحدار/ الأثر المشترك لنسب الرفع المالي	20
66	جدول ملخص النموذج/ نوعية القطاع	21
67	جدول معاملات معادلة الانحدار/ نوعية القطاع	22
68	جدول ملخص نتائج اختبار فرضيات الدراسة	23

قائمة الأشكال

الصفحة	المحتوى	رقم الفصل-رقم الشكل
4	أنموذج الدراسة	1-1

قائمة الملحقات

الصفحة	المحتوى	الرقم
81	قائمة بالشركات التي تلقت آراء متحفظة	3

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة عمان على آراء مدققي الحسابات الخارجيين في الأردن، ويتمثل الأداء في مؤشرات الربحية (نسبة صافي الدخل، العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية) ومؤشرات السيولة (نسبة التداول) وكذلك مؤشرات الرفع المالي (نسبة المديونية، ونسبة الديون إلى حقوق الملكية). وشمل مجتمع الدراسة جميع الشركات المدرجة في بورصة عمان المالي للفترة 2000-2009 حسب بيانات بورصة عمان لسنة 2009.

لتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بدراسة جميع التقارير السنوية لجميع الشركات، من خلال الاعتماد على البيانات المعلنة في بورصة عمان، حيث استطاع الباحث الحصول على 192 تقريراً كان رأي مدقق الحسابات الخارجي فيها متحفظاً حول تلك البيانات المالية. وقد تمكن الباحث من الحصول على المؤشرات المالية المذكورة أعلاه التي تتعلق فقط بما مجموعة 147 تقريراً حيث تم استبعاد الجزء الآخر. وقام الباحث بنفس الطريقة باستخراج المؤشرات المالية لعدد مماثل من البيانات المالية ذات التقارير النظيفة.

وقد قام الباحث باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة المتمثلة في تحليل الانحدار اللوجستي Logistic Regression في تحليل بيانات الدراسة واختبار فرضياتها. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- 1- يوجد تأثير لنسب الربحية المتمثلة في (نسبة صافي الربح ومعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية) على رأي مدقق الحسابات الخارجي.
- 2- يوجد تأثير لنسب الرفع المالي المتمثلة في (نسبة المديونية و نسبة الديون إلى حقوق الملكية) على رأي مدقق الحسابات الخارجي.

ومن خلال النظر في نتائج الدراسة قدم الباحث مجموعة من التوصيات من أهمها:

1- ضرورة زيادة الاهتمام بالتحليل المالي في عملية التدقيق، وخاصة في المرحلة النهائية، حيث أنها تمكن المدقق من تكوين الصورة النهائية عن البيانات المالية وضرورة الاهتمام بتطبيق معيار التدقيق الدولي رقم 520 "الإجراءات التحليلية" من قبل مدققي الحسابات الخارجيين في الأردن مما قد يساعد المدقق في تكوين الرأي الصحيح عن البيانات المالية.

2- ضرورة زيادة اهتمام المدقق بالتعرف على نقاط القوة والضعف في السياسة التمويلية للشركة من أجل خدمة عملية التدقيق، وليس من أجل التقييم لغايات الإدارة، إذ إن الصعوبة في عملية التمويل قد تؤدي إلى وجود ظروف غير طبيعية، مما قد يؤثر على عدالة البيانات المالية وبالتالي يساعد المدقق في اكتشاف التحريفات التي قد تؤثر على رأيه. كذلك تقدم الباحث بتوصيات تتعلق بالدراسات المستقبلية.

**The Impact of the Financial Performance of Amman Bourse
Quoted Companies on the External Auditors' Opinions
in Jordan
(Analytical Study)**

Nawaf Samah Al-Thuneibat

**Supervisor
Dr.Ghassan F.Al-Matarneh**

ABSTRACT

This study aimed at investigating the effect of the financial performance of Amman Bourse quoted companies on the external auditors' opinions in Jordan. To achieve the objective of the study, three measures of financial performance were used including the profitability (Net income margin "the margin", the ROI, and the ROE), the liquidity (Current ration) and the financial leverage (Debt ration and Debt to equity ratio).

All quoted companies during the year 2009 were surveyed during the period 2000-2009, looking for qualified audit reports. The number of the qualified audit reports found during the period was 192 reports. Only 147 reports were considered valid for the purposes of this study. These reports were related to manufacturing and non-manufacturing companies. A similar number of companies with unqualified audit reports were also randomly chosen. The financial performance measures mentioned above were calculated for all companies included in the study sample.

Descriptive statistics, Logistic Regression were used to analyze the data and test the hypotheses of the study. The analysis of the data revealed many results including:

- 1- There is a influence of the profitability of Amman Bourse quoted companies on the external auditors' opinions.

2- There is influence of the financial leverage of Amman Bourse quoted companies on the external auditors' opinions.

Based on the results of the study, many recommendations were provided by the researcher including:

1- The necessity for encouraging auditors to give more attention to the use of analytical procedures (International Standard on Auditing no. 520) in auditing, especially in the reporting stage of the audit process, in order to enable auditors to express more accurate reports.

2- The auditor must get a reasonable understanding of the client's business, financial conditions, financial difficulties and financial policies. Such understanding may provide him with indications about any fraud risks, which may affect his opinion.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1 المقدمة

إن الغاية الأساسية من المحاسبة المالية هي تزويد مستخدمي البيانات المالية ببيانات مناسبة وذات مصداقية؛ لاستخدامها في اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة (أبو نصار وحמידات، 2009:4). وإن حاجة هذه البيانات إلى الموثوقية التي تجعلها تشكل أساساً يعتمد عليه في عملية اتخاذ القرارات، تستلزم قيام جهة ذات كفاءة واستقلالية بطمأننة مستخدمي البيانات المالية من خلال القيام بعملية التدقيق الخارجي (Arens et al., 2008:45).

وهذه العملية تتكون من ثلاثة مكونات رئيسة تتمثل في: الفحص والتحقق وإعداد التقرير ويعتبر التقرير العنصر الأساس في هذه العملية؛ إذ إن المدقق يضع فيه عسارة جهده وزبدة عمله.

إن تقرير مدقق الحسابات هو وسيلة الاتصال بين المدقق ومستخدمي البيانات المالية المدققة، وهو زبدة عمل المدقق الذي يبين فيه النتائج التي تم التوصل إليها (الذنيبات، 2010:237). ويعتبر تقرير المدقق الخارجي الوثيقة المكتوبة التي تعتمد عليها الأطراف المهمة بالبيانات المالية بعملية التدقيق.

ولا شك بأن وسيلة الاتصال هذه تتأثر بعوامل ومحددات مختلفة منها ما يتعلق بشركة العميل، ومنها ما يتعلق بشركة التدقيق. فبعد أن يقوم المدقق بعملية التدقيق يقرر نوع الرأي الذي سيقدمه لمستخدمي البيانات المالية، والذي يكون في صورة رأي نظيف في تقرير معياري، أو في تقرير معدل يفصح عن رأي متحفظ، أو مخالف، أو يمتنع فيه المدقق عن إبداء الرأي. ونظراً لأهمية الرأي؛ لا بد للمدقق أن يأخذ بعين الاعتبار مختلف الجوانب التي تمكنه من إبداء هذا الرأي بكل دقة واحتراز؛ ولذلك فإن هذه الدراسة تهدف بشكل أساس إلى دراسة تأثير مؤشرات الأداء المالي على رأي مدقق الحسابات الخارجي أملاً أن يسهم ذلك في

تحسين عملية الاتصال في التدقيق من خلال إبداء الرأي المناسب الذي يعبر عن مدى عدالة البيانات المالية.

1-2 مشكلة الدراسة وأسئلتها:

إن مشكلة هذه الدراسة تتبثق بشكل أساس من عملية الاتصال بين المدقق ومستخدمي البيانات المالية، والتي تتم عادة من خلال تقرير المدقق المستقل، وبالأخص من خلال رأيه المحايد في البيانات المالية، وما يثار باستمرار عن مدى كون هذا التقرير والرأي الذي يحتويه يظهر حقيقة وضع المنشأة، وفيما إذا كان هذا التقرير يصدر بعد بذل العناية المهنية المعقولة التي تتطلب من المدقق أن يمارس الحذر المهني في جميع مراحل التدقيق، وبالتالي أن يأخذ بعين الاعتبار العوامل المختلفة التي تمكنه من إبداء هذا الرأي بكل أمانة ومصداقية، وبالتالي فإن مشكلة هذه الدراسة تتمثل في الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. هل يتأثر رأي مدقق الحسابات الخارجي في الأردن بنسب الربحية: (نسبة صافي الدخل ومعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية)؟
2. هل يتأثر رأي مدقق الحسابات الخارجي في الأردن بنسب السيولة في الشركة مقاساً بـ (نسبة التداول)؟
3. هل يتأثر رأي مدقق الحسابات الخارجي في الأردن بنسب الرفع المالي في الشركة مقاساً بـ (نسبة المديونية ونسبة الديون إلى حقوق الملكية)؟
4. هل يوجد اختلاف في رأي مدقق الحسابات الخارجي ما بين الشركات الصناعية والشركات غير الصناعية؟

1-3 فرضيات الدراسة

بناءً على ما تم بيانه في مشكلة الدراسة وأهدافها، فإنه يمكن صياغة فرضيات الدراسة

بالشكل التالي:

الفرضية الأولى: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنسب الربحية (نسبة صافي الدخل ومعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية) على نوعية رأي مدقق الحسابات الخارجي في الأردن.

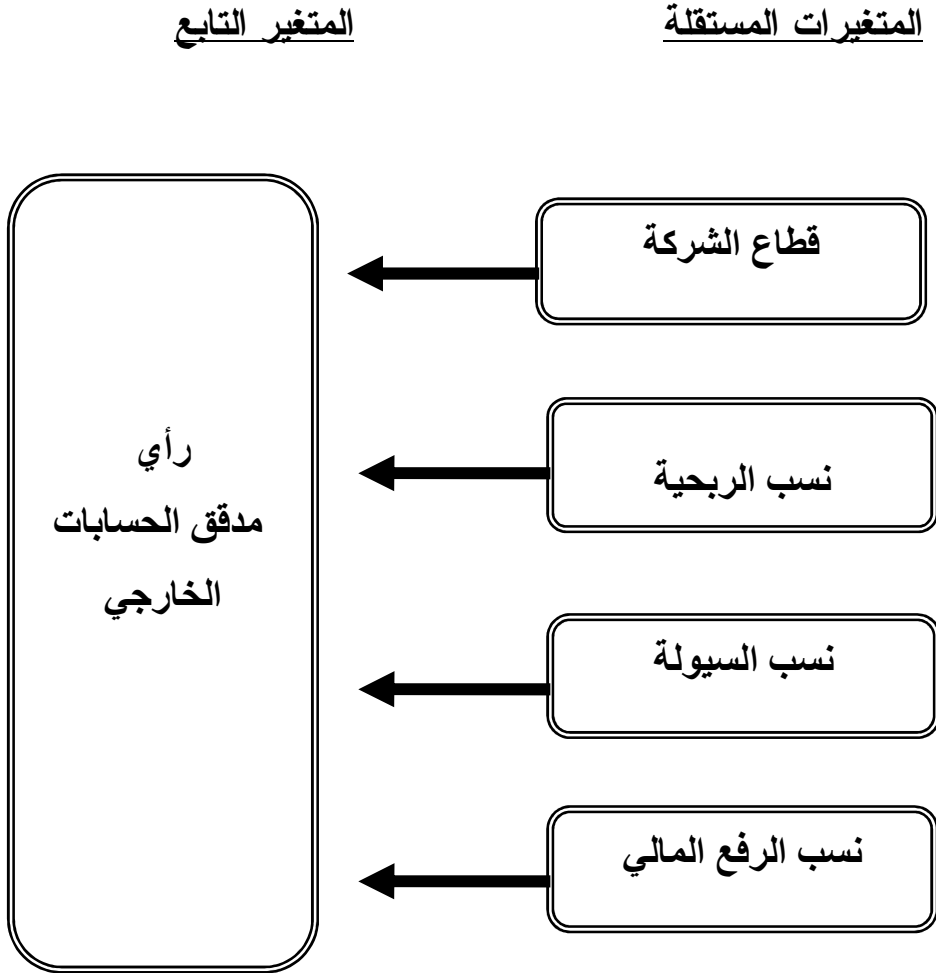
الفرضية الثانية: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنسب السيولة (نسبة التداول) على نوعية رأي مدقق الحسابات الخارجي في الأردن.

الفرضية الثالثة: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنسب الرفع المالي (نسبة المديونية ونسبة الديون إلى حقوق الملكية) على نوعية رأي مدقق الحسابات الخارجي في الأردن.

الفرضية الرابعة: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء مدققي الحسابات الخارجيين في البيانات المالية تعود إلى نوعية القطاع الذي تنتمي إليه الشركة (الصناعية والخدمية) في الأردن.

أنموذج الدراسة: يوضح الشكل (1-1) المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

الشكل (1-1)



4-1 أهداف الدراسة:

إن الهدف الأساسي لهذه الدراسة يتمثل في معرفة أثر الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة عمان على آراء مدققي الحسابات الخارجيين في الأردن وذلك من خلال تحقيق

الأهداف التالية:

1. مدى تأثير نسب الربحية المتمثلة بنسبة نسبة صافي الدخل ومعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية في رأي مدقق الحسابات الخارجي في الأردن.
2. مدى تأثير نسب السيولة ممثلة بنسبة التداول في رأي مدقق الحسابات الخارجي في الأردن.
3. مدى تأثير نسب الرفع المالي مقاساً بنسبة المديونية ونسبة الديون إلى حقوق الملكية في رأي مدقق الحسابات الخارجي في الأردن.
4. مدى الاختلاف في رأي مدقق الحسابات الخارجي ما بين الشركات الصناعية وغير الصناعية.

5-1 أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة من الضرورة الملحة في تحسين عملية الاتصال بين المدقق ومستخدمي البيانات المالية. ولما كانت عملية الاتصال تتم عادة من خلال تقرير المدقق المستقل، وبالأخص من خلال رأيه المحايد في البيانات المالية؛ فلا بد من وضع اليد على مختلف الجوانب التي تؤثر في هذا الرأي.

لذلك فإن الباحث يتوقع أن تسهم هذه الدراسة في تركيز الصورة فيما يتعلق برأي المدقق، أملاً أن يسهم ذلك في مساعدة المدقق في الأخذ بعين الاعتبار مختلف الجوانب التي تمكنه من الخروج بالنتيجة المناسبة عن البيانات التي قام بتدقيقها.

6-1 تعريف المصطلحات:

الأداء المالي: يتمثل الأداء المالي في هذه الدراسة بمقاييس الربحية والسيولة والرفع المالي. **البورصة:** هي السوق التي يتم فيها تداول الأوراق المالية (أسهم وسندات)، (الزرري، 2000:48). والشركات المدرجة في بورصة عمان: هي الشركات التي يتم تداول أوراقها المالية في بورصة عمان.

رأي مدقق الحسابات الخارجي: هو رأي فني محايد عن مدى عدالة و موثوقية البيانات المالية وغير المالية ويتم من قبل أشخاص مؤهلين ومستقلين ويتم ذلك بعد الحصول على أدلة وتقييم هذه الأدلة بصورة موضوعية، ويكون رأي مدقق الحسابات إما على صورة رأي غير متحفظ، أو متحفظ، أو رأي معاكس، أو الامتناع عن إيداء الرأي.

التقرير المعياري : التقرير النظيف الذي يكون وفقاً للمعايير شكلاً ومحتوى، حيث يتوصل فيه مدقق الحسابات الخارجي إلى أدلة وقرائن إثبات كافية تمكنه من الخروج بتأكيد معقول بأن البيانات المالية تمثل واقع المنشأة وأنها لم تخرج عن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها أو إطار الإبلاغ المالي المقبول (الذنيبات، 2010:248).

نسب السيولة: تمثل مقدار النقد أو الموجودات التي يمكن تحويلها إلى نقد خلال فترة قصيرة تتمثل عادةً في سنة مالية، أو الدورة التشغيلية أيهما أطول. (الحيالي، 2008:35)

نسب الرفع المالي: وتمثل نسبة القروض إلى مجموع الأموال في المنشأة (مجموع الموجودات) سواء كانت قصيرة الأجل أم طويلة الأجل (الزبيدي، 2000:169).

نسب الربحية: وهي النسب التي تقيس قدرة المنشأة على تحقيق الربح من كل دينار قامت بالحصول عليه من مبيعاتها (خنفر والمطارنة، 2006:139).

1-7 حدود الدراسة:

كافة الشركات الصناعية والشركات غير الصناعية المساهمة العامة والتي تتوفر بياناتها خلال الفترة الممتدة بين (2000-2009). وقد تم اختيار هذه الفترة بالاعتماد على دليل الشركات لعام 2009، ويجب أن تكون الشركة مدرجة في بورصة عمان خلال فترة الدراسة، وكذلك أن تكون تقارير المدققين متوافرة لتلك الشركات خلال فترة الدراسة.

1-8 محددات الدراسة

من أهم المحددات لهذه الدراسة التي استطاع الباحث التغلب عليها لحد ما، إمكانية الحصول على البيانات سواء ما يتعلق منها بأداء هذه الشركات، أو بآراء المدققين. ومن المحددات كذلك عدم التمكن من احتساب بعض النسب المالية لبعض الشركات أو القطاعات.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً: الإطار النظري للدراسة

1-2 تمهيد:

التدقيق بمعناه اللفظي Audit وهي مشتقة من الكلمة اللاتينية Audir ومعناها " يستمع " لان

المدقق كان يستمع عندما كانت تتلى عليه الحسابات(جمعة ، 6:2005)، أما التدقيق بمعناه

المهني فقد عرف بأنه فحص أو بحث عن أدلة وتقييم هذه الأدلة بصوره موضوعيه ؛وذلك للوصول إلى رأي عن مدى موثوقية البيانات المالية وغير المالية من قبل أشخاص مؤهلين ومستقلين عن معدي البيانات وعن الأطراف المستفيدة من هذه البيانات وإصدار تقرير بذلك (الذنيبات،3:2010) ، ويرى (المطارنة،13:2006) أن التدقيق عملية منظمة من أجل الحصول على قرائن مرتبطة بالعمليات الدالة على الأحداث الاقتصادية وتقييم ذلك بطريقة موضوعية وذلك للتأكد من درجة مطابقتها للمعايير الموضوعية وتوصيل ذلك إلى الأطراف المستفيدة.

ويرى بعضهم بأن التدقيق عملية نظامية ومنهجية وموضوعية للحصول على أدلة عن معلومات مقدمة حول أحداث وتصرفات اقتصادية بغرض التحقق من درجة التطابق بين هذه المعلومات ومعايير محددة وتوصيل النتائج إلى مستخدمي المعلومات (أبو زيد وآخرون،17:2008) ، وبالنظر إلى هذه التعريفات المتعددة والمتقاربة للتدقيق يرى الباحث بأنها تجمع على أن التدقيق هو عملية منظمة للحصول على أدلة وتقييم هذه الأدلة وذلك من أجل إعطاء رأي فني محايد عن مدى عدالة و موثوقية البيانات المالية وغير المالية من قبل أشخاص مؤهلين ومستقلين عن معدي البيانات. ويتبين أن التدقيق يكون على البيانات المالية وغير المالية التي يتم إعدادها من قبل معدي البيانات، وأن التدقيق يزيد من الموثوقية فيها، والاعتماد عليها، وتقديمها إلى مستخدميها بمختلف فئاتهم، والذين لكل منهم مصالحه الخاصة به، والتي قد تتضارب فيما بينها؛ ومن هنا وجب أن يقوم بهذه المهمة مدقق مؤهل ومستقل ومحايد وان لا يكون لديه مصلحة مع أي فئة من هذه الفئات. و بناء على ما سبق يمكن الاستنتاج أن عملية التدقيق تتضمن الجوانب التالية:

1- عملية منتظمة ومنهجية: أي أن عملية التدقيق تتم بشكل منظم وتعتمد على التخطيط

المسبق لما سوف يقوم به المدقق وأنها ليست عملية عشوائية.

2- الموضوعية: يجب أن يكون المدقق محايد وان يكون رأيه في البيانات حسب ما توصل

إليه من قناعات من خلال الدلائل دون تحيز إلى فئة من الفئات المستخدمة للبيانات المالية.

3- الحصول على أدلة وتقييمها: يجب أن يكون رأي المدقق وفقا لما توصل إليه من خلال

الأدلة وتقييم هذه الأدلة دون تحيز سواء كان ذلك من خلال جمع الأدلة أو تقييمها بحيث

تخدم البيانات المدققة جميع الأطراف المستفيدة من هذه البيانات عند اتخاذ القرارات.

التدقيق يتم على البيانات المالية وغير المالية: التدقيق لا يقصد به التدقيق على البيانات

المالية فقط- أي من خلال التدقيق على القوائم المالية المختلفة- بل لابد من التدقيق على

البيانات المالية وغير المالية فلا بد من فحص النظام المحاسبي الذي ينتج تلك القوائم وكذلك

نظام الرقابة ومدى فاعليته وقدرته على اكتشاف الأخطاء أو التزوير ,ولابد من التأكد من أن

المعايير المستخدمة مطابقة للمعايير المطلوبة.

4- توصيل نتائج الفحص إلى مستخدميها: إن الغاية الأساسية من المحاسبة المالية هي تزويد

مستخدمي البيانات المالية ببيانات مناسبة وذات مصداقية لاستخدامها في اتخاذ القرارات

المختلفة، وتأتي عملية التدقيق لزيادة الموثوقية بهذه البيانات على شكل تقرير يقوم المدقق فيه

بإعطاء رأي فني محايد حول مدى دقة و موثوقية البيانات، والمدقق وهو طرف خارجي لا

غاية له في التحيز لأي فئة من الفئات المستخدمة لهذه البيانات.

2-2 الحاجة إلى التدقيق الخارجي:

إن الهدف العام من التدقيق هو إعطاء رأي عن مدى عدالة عرض البيانات المالية التي

تمثل المركز المالي للمنشأة ونتائج عملياتها والتدفقات النقدية في ضوء المعايير الدولية

(الزبدية، 2010:35) ، ويمكن حصر مزايا التدقيق بما يأتي:

1. غالبا ما يؤدي التدقيق إلى الالتزام من قبل المحاسب وماسك الدفاتر في الشركة وحرص كل منهم على أداء عمله (المطارنه، 2006:22).
2. التحقق من مدى عدالة وصدق البيانات المالية المثبتة في السجلات (الزبدية، 2010:35).
3. قيام الشركة بمراجعة نظام الرقابة الداخلية وهذا يؤدي إلى وضع ضوابط من شأنها أن تؤدي إلى تقليل فرص ظهور الأخطاء أو الغش، و إذا ما حصل خطأ أو تلاعب في البيانات فإن باستطاعة نظام الرقابة الداخلية اكتشاف ذلك.
4. زيادة موثوقية البيانات المالية وغير المالية وهذا يؤدي إلى زيادة الاعتماد على هذه البيانات من قبل مستخدميها وتمكينهم من اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب لإبداء الرأي حول مدى الالتزام بالمعايير المطلوبة.
5. الاستفادة من خبرات مدقق الحسابات الخارجي والذي لديه علم بطبيعة عمل الشركة ونقاط القوة ونقاط الضعف فيها ، وذلك بتقديم النصح والإرشاد (المطارنه، 2006:22).

2- 3 العوامل التي أدت إلى ظهور الحاجة إلى تدقيق وزيادة الطلب عليه:

يمكن حصر هذه العوامل قدر الإمكان بما يأتي: (الذنيبات، 2010:8)

1. **التباعد:** التباعد ما بين الإدارة من طرف والمالكين ومستخدمي البيانات المالية من طرف آخر وهذا نتيجة انفصال المالكين عن الإدارة وبذلك أصبح وجود تباعد مكاني وزماني بين معدي البيانات والمستخدمين لها، لذا يجب أن يطمئن المستخدمون

الخارجيون عن دقة وصدق و موثوقية البيانات التي تم إعدادها من قبل معدي البيانات، وهم من داخل الشركة، من قبل طرف آخر لديه الخبرة والحيادية وهو المدقق الخارجي (لطي، 14:2005).

2. **تضارب المصالح:** مستخدمو البيانات فئات مختلفة متنوعة ومتعددة لكل فئة من هذه الفئات مصالحها الخاصة بها وقد تتضارب مصالح هذه الفئات مع بعضها بعضاً؛ ومن هنا ظهرت الحاجة إلى وجود طرف خارجي يكون محايداً ومستقلاً ومؤهلاً لإعطاء رأي فني محايد عن مدى مصداقية البيانات لزيادة موثوقيتها.

3. **الأثر المتوقع:** كما سبق بيانه، بأن الهدف الأساس من المحاسبة المالية إيصال البيانات المالية لمستخدميها من أجل اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب وحتى يتم الاعتماد على هذه البيانات، و يكون الأثر المتوقع في الاتجاه الصحيح، لا بد أن تكون هذه البيانات ذات مصداقية فلا بد من جهة مستقلة ومؤهلة مطمئن متخذي القرارات (مستخدمي البيانات) بمدى مصداقية البيانات.

4. **التعقيد:** نتيجة التطورات الاقتصادية والمعالجات المحاسبية والقانونية وتطور معايير المحاسبة أصبح عمل المحاسبة في كثير من الأحيان غاية في التعقيد. وبما أن المحاسبين غير متكافئين من حيث القدرة على فهم هذه التطورات، وبالتالي التأثير على البيانات المالية؛ زادت الحاجة إلى وجود عملية التدقيق لطمأننة مستخدمي البيانات المالية عن مدى موثوقية هذه البيانات وإتباعها للمعايير المطلوبة.

2- 4 تقرير المدقق Auditor's Report

إن عملية إعداد التقرير تعد العنصر الأساس في عملية التدقيق الخارجي، إذ إن المدقق يضع عسارة جهده فيه، وهو وسيلة الاتصال بين مدقق الحسابات الخارجي ومستخدمي

البيانات المالية. وتعد فقرة الرأي من أهم الفقرات في هذا التقرير حيث أنها تمثل النتيجة النهائية لعملية التدقيق. وباعتبار تقرير مدقق الحسابات وسيلة من وسائل الاتصال فإنها تعاني مما تعانيه وسائل الاتصال من مشاكل، فالإتصال يتميز بالرمزية وبالتالي إمكانية التفسير الشخصي الخاطئ (الذنبات، 2010:237)، لذا فإن وجود تقرير موحد حول البيانات المحاسبية في الشكل والعبارات قد يؤدي إلى القضاء على بعض الصعوبات التي يواجهها المستفيدون من البيانات المالية المستخدمة (التميمي، 2006:162). وفي حالة عدم إتباع المدقق قواعد المتعارف عليها وجب عليه إيضاح ذلك في تقريره (حسن، 1987:26).

وعادة ما يتكون تقرير المدقق الخارجي من أربع فقرات رئيسية (الذنبات، 2010:240): وهي فقرة المقدمة وفقرة مسؤوليات الإدارة وفقرة مسؤوليات المدقق (النطاق) وفقرة الرأي. وفيما يلي بيان بالأركان الشكلية للتقرير المعياري:

1- عنوان التقرير: لابد أن يكون عنوان التقرير واضحاً، ويجب أن يتضمن عبارة "تقرير مدقق الحسابات الخارجي المستقل" ليميز عن غيره من التقارير لإضفاء صفة الاستقلالية وذلك حسب ما أشارت معايير التدقيق الدولية إلى ذلك.

2- إلى من يوجه تقرير المدقق الخارجي: يوجه تقرير المدقق الخارجي إلى الجهة التي قامت بالتعاقد مع المدقق الخارجي وعادة ما تكون الهيئة العامة في الشركات المساهمة العامة والمساهمة الخاصة وذات المسؤولية المحدودة والتوصية بالأسهم.

3- الفقرة التمهيدية (المقدمة):

وفي هذه الفقرة لابد أن يشير تقرير مدقق الحسابات الخارجي إلى البيانات المالية التي يجب تدقيقها، والفترات الزمنية التي تغطيها تلك البيانات المالية.

4- فقرة مسؤوليات الإدارة: يبين المدقق في هذه الفقرة مسؤوليات الإدارة التي تتعلق بإعداد

البيانات المالية، وتصميم نظام رقابة داخلية ونظام محاسبي يحققان الحصول على بيانات مالية ذات مصداقية، وإن الإدارة مسؤولة عن تطبيق إطار إبلاغ مالي مقبول يحقق العرض العادل للبيانات المالية، وكذلك مسؤولية الإدارة عن التقديرات المحاسبية.

5- فقرة مسؤوليات المدقق (فقرة النطاق):

حيث تصف هذه الفقرة نطاق عملية التدقيق ويشير المدقق في هذه الفقرة أنه قام بعملية التدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق أو وفقا للمعايير الوطنية وذلك للحصول على تأكيد معقول (ليس مطلقا) بأن البيانات المالية خالية من الانحرافات المادية، وأن تتضمن الفقرة تقييم المبادئ المحاسبية المستخدمة في إعداد البيانات المالية، وكذلك تقييم التقديرات المهمة التي قامت الإدارة بها عند إعداد البيانات المالية، ولا بد من تقييم عرض البيانات بشكل كامل.

6- فقرة الرأي :

وهي الفقرة الأهم في تقرير مدقق الحسابات الخارجي، وهي زبدة عمله، حيث يقوم المدقق بإعطاء رأيه الفني المحايد بشكل واضح في البيانات المالية، وبيان فيما إذا كانت تعبر هذه البيانات بصوره حقيقية وعادله عن المركز المالي للمنشأة وأدائها المالي و تدفقاتها النقدية.

7- تاريخ التقرير: ويؤرخ مدقق الحسابات الخارجي تقريره بتاريخ إكمال عملية التدقيق وهو تاريخ الانتهاء من جمع الأدلة الكافية والمناسبة.

8- عنوان المدقق: في نهاية عمل المدقق يجب أن يقوم بوضع عنوان مكتب التدقيق ويقوم بالتوقيع باسم ذلك المكتب.

وبعد الانتهاء من عملية سرد مكونات تقرير مدقق الحسابات الخارجي لابد من الإشارة إلى أن هناك عدة أنواع من التقارير من حيث إبداء الرأي فيها: (Elder, et al., 2010:45).

الأول: التقرير المعياري (Standard Report)

ويطلق على هذا النوع من التقارير: التقرير غير المتحفظ Unqualified Report ، حيث يتوصل فيه مدقق الحسابات الخارجي إلى أدلة وقرائن إثبات كافية تمكنه من الخروج بتأكيد معقول بأن البيانات المالية تمثل واقع الشركة وأنها لم تخرج عن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وأن تطبيق هذه المبادئ المحاسبية بقي ثابتاً من فترة مالية إلى أخرى، أي أنه لم يحدث أي تعديلات من شأنها أن تؤثر على الأرقام في القوائم المالية، وأن التقديرات التي قامت بها الإدارة هي تقديرات معقولة وتتناسب مع طبيعة المنشأة وظروفها، وليس هناك أية أمور من شأنها أن تؤثر على استمرارية الشركة حتى تاريخه، وأن عرض البيانات يتم بصورة عادلة.

الثاني: الرأي غير المتحفظ مع وجود فقرة توضيحية (Unqualified Opinion with Explanatory Paragraph):

حيث يقوم مدقق الحسابات بإصدار تقرير غير معياري ولكن يبقى رأي مدقق الحسابات في هذه الحالة غير متحفظ مع وجود فقرة توضيحية بعد فقرة الرأي يوضح فيها أمراً معيناً تم الخروج عنه من قبل معدي البيانات المالية لأسباب معينة، وقد تمت الموافقة من قبل المدقق على هذا الخروج ، ولكن يبقى هناك ضرورة الإشارة إلى ذلك والإفصاح عنه. ومن أمثلة ذلك عدم الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية مع وجود تبرير لذلك أو في حالة وجود شك في عدم الاستمرارية على صورة مشاكل يتم الإفصاح عنها في القوائم مع وضع خطط من قبل الإدارة لمواجهة هذه المشاكل التي قد تؤثر على استمرارية الشركة في حين أن البيانات المالية معدة على أساس الاستمرارية، وكذلك في حالة وجود عمليات مع بعض الأطراف ذات العلاقة والتي قد يكون لها تأثير مادي، أو في حالة بعض الأحداث اللاحقة ذات التأثير المادي، وهنا يقوم المدقق بإضافة فقره توضيحية بعد فقرة الرأي.

الثالث: الرأي المتحفظ (غير النظيف أو المقيد) **Qualified Opinion**

يقوم مدقق الحسابات بإعطاء رأي متحفظ، حيث يبين في تقريره بأن البيانات المالية تعطي صورة حقيقية وعادلة باستثناء أمر معين ذي تأثير مادي، ويمكن تحديد الأمر المادي بأنه الأمر الذي سوف يؤثر في قرار مستخدم البيانات المالية الحضيف، حيث يقوم المدقق بإضافة فقرة تسبق فقرة الرأي يبين فيها سبب التحفظ وعادة ما يكون التحفظ ناتجاً عن أحد أمرين:

أ. عدم قناعة مدقق الحسابات الخارجي بالخروج عن المبادئ المحاسبية المستخدمة أو حول التقديرات المحاسبية أو حول كفاية الإفصاحات والتي لها تأثير مادي على بعض بنود القوائم المالية.

ب. تضيق نطاق التدقيق إما بسبب الإدارة أو بسبب ظروف معينة مما يؤدي إلى حالة من عدم التأكد حول أمر معين قد يكون له تأثير مادي، ولم يتمكن المدقق من الحصول على أدلة بديلة حول ذلك الأمر وهذا الأمر لا ينعكس على القوائم المالية ككل.

الرابع: الامتناع عن إبداء الرأي: **Disclaimer of Opinion**

في هذه الحالة يمتنع مدقق الحسابات عن إبداء الرأي؛ وذلك بسبب تضيق نطاق التدقيق إما بسبب قيود وضعتها الإدارة أو بسبب الظروف، في حين أن المدقق قام بكل ما يستطيع القيام به، بمعنى أنه لا يوجد أي تقصير من قبل المدقق.

وفي هذه الحالة يبقى المدقق في شك حول جميع البيانات؛ لأنه لم يستطع الحصول على أدلة تثبت عدالة هذه البيانات بخصوص أمور لها تأثير جوهري على البيانات المالية. في هذه الحالة يبدأ المدقق بجملة " لقد كلفنا بالتدقيق " بدلاً من "لقد قمنا بالتدقيق" وكذلك يتم إضافة فقرة

قبل فقرة الرأي يوضح فيها المدقق القيد على النطاق ، وفي فقرة الرأي يشير المدقق إلى الفقرة السابقة ونتيجة لذلك لا يستطيع أن يعطي رأي. وهنا تجدر الإشارة إلى أن نقص الاستقلالية لدى المدقق من أكبر المؤثرات على عملية التدقيق وفي هذه الحالة يقوم المدقق بإصدار تقريره من فقرة واحدة يبين فيه أنه لم يكن مستقلاً وبالتالي لا يستطيع إبداء رأي حول البيانات المالية.

الخامس: الرأي المخالف (المعاكس أو السلبي) Adverse Opinion:

وجود تحريفات كبيرة وجوهريّة لها تأثير مادي كبير إما من حيث المبلغ أو بسبب انتشار أثرها على نسبة كبيرة من بنود البيانات المالية ، بالتالي فإن البيانات المالية لا تظهر الواقع الحقيقي، وفي هذه الحالة يقوم مدقق الحسابات الخارجي بإصدار تقرير يبين فيه بأن البيانات المالية لا تعطي صورة حقيقية وعادلة.

2-5 الأداء المالي:

إن مالية أي شركة هي عماد ذلك الشركة، وإذا افتقدت الشركة هذا العماد افتقدت توازنها؛ لذا يعد الأداء المالي من المقومات الرئيسية للشركات، والذي يساعد على استمرارها ونموها وحتى يتمكن متخذ القرارات المالية من القيام بعمله بكفاءة، لا بد من وجود هدف أو أهداف محددة تحكم الأنشطة التي يقوم بها، ويوجه أفراد الشركة نحو تحقيق تلك الأهداف. فالمنظمات

التي تهدف إلي تحسين الأداء المالي سواء كان ذلك من حيث الربحية، أو تخفيف الاعتماد على التمويل الخارجي ، أو توفير السيولة والقدرة على الوفاء بالتزاماتها، لابد من توجيه أفراد المنظمة وقراراتهم نحو تحقيق تلك الأهداف المالية. وبذلك يكون الهدف المالي مرشدا لهم ولقراراتهم، حيث أن المنظمة تقوم بالتخطيط المسبق لتحقيق تلك الأهداف.

والتخطيط السليم في الشركة هو أساس نجاحها ، والذي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار نقاط القوة ونقاط الضعف في بيئتها الداخلية (داخل المنظمة) وكذلك الفرص والتهديدات من البيئة الخارجية (خارج المنظمة) ، فلا بد من تفهم نقاط القوة لاغتنام الفرص لأقصى درجة ممكنة وتجنب التهديدات من البيئة الخارجية، ولا بد كذلك من معرفة نقاط الضعف؛ حتى يتمكن متخذ القرار من اتخاذ إجراءات تصحيحية بشأنها لتجنب التهديدات من البيئة الخارجية (النجار، 2007:35). ومن ضمن نقاط القوة والضعف التي يجب معرفتها وتحليلها: وضع المنشأة المالي، والأداء المالي فيها وذلك من خلال التحليل المالي للمنشأة؛ ولذلك لا بد من تسليط الضوء بعض الشيء على التحليل المالي.

2-6 التحليل المالي:

يعرف التحليل المالي بتعريفات كثيرة وهي متشابهة في معظمها وتشير إلى أن التحليل المالي هو عملية يتم بوساطتها استكشاف مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول أداء نشاط مشروع اقتصادي، ويتم بعد ذلك تقييم أداء المشروع الاقتصادي من خلال تلك المؤشرات (مطر، 2003:3).

والتحليل المالي يعد أحد الموضوعات ذات الأهمية لكافة الفئات المستفيدة من البيانات المالية، حيث يتم تقييم عموم القرارات المالية من حيث حجم الأصول، وقرارات التمويل وغيرها. ويعد التحليل المالي من أنسب الوسائل في تشخيص نقاط القوة ونقاط الضعف في البيئة الداخلية للمنظمة والذي بدوره يمكن متخذ القرار من اغتنام الفرص وتجنب التهديدات في البيئة الخارجية للمنظمة (الزبيدي، 17:2000).

ويوجد اهتمام خاص من الباحثين بعملية التحليل المالي لأنها وسيلة تحدد فيما إذا كان الوضع المالي، والوضع النقدي بشكل خاص يبعث نوعاً من الاطمئنان على وضع المنظمة في بيئتها ويضمن استمرارها وتحقيق أهدافها، وحتى يقدم التحليل المالي الفائدة المرجوة لابد من وجود معايير محددة لمقارنة الأداء الفعلي مع تلك المعايير وبالتالي تقييم الأداء.

2-7 معايير الأداء المالي:

حتى يتمكن متخذ القرارات المالية من القيام بعمله بكفاءة ، لا بد من وجود هدف محدد أو عدة أهداف تحكم الأنشطة التي يقوم بها أو يوجه الأفراد نحو تحقيقها. وعادة ما تقود إلى تحديد الأهداف المالية وبالتالي تحديد نسب ومؤشرات مالية مقبولة لدى هذه الشركة، وهي ما تعرف بالنسب المعيارية (Standard Ratios) تستخدم لمقارنة نسب الأداء الفعلي معها، لتحديد مقدار الانحراف إذا وجد ومعرفة سبب ذلك الانحراف وبالتالي الوصول إلى التغذية العكسية لأصحاب القرار من أجل اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة وهناك أربعة مصادر رئيسية لتحديد النسب المعيارية (العلي، 78:2010)

1- المعيار التاريخي للشركة Historical Standard

وهنا تستخدم الشركة النسب والتي يمكن استخراجها من السنوات السابقة للشركة حيث يتم مقارنة النسب المالية الحالية مع نسب السنوات السابقة. ومن الأمثلة على ذلك مقارنة نسبة

صافي الربح للسنة الحالية مع نسبة صافي الربح لسنة سابقة أو متوسط السنوات السابقة، وبالتالي معرفة مقدار التحسن أو التراجع في نسبة صافي الربح ومعرفة سبب ذلك الانحراف إذا وجد.

2- المعايير المطلقة Absolute Standards

ويكون المعيار هنا في هذه الحالة محددًا بشكل ثابت على شكل رقم أو نسبة مطلقة، بحيث يتم مقارنة النسب المالية الخاصة بهذه المنشأة معه، وعلى سبيل المثال تحديد النسبة المعيارية للسيولة السريعة (1) مره. وبعد استخراج نسبة السيولة السريعة للمنشأة يتم مقارنتها مع النسبة المحددة (1) مره ، وبالتالي معرفة مدى التطابق أو الانحراف وأسبابه.

3- المعايير القطاعية (الصناعية) Industry Standards

وهنا يتم اعتماد معايير الصناعة التي تنتمي لها الشركة، حيث يتم مقارنة أداء هذه الشركة مع الشركات الأخرى في نفس قطاع الشركة.

4- المعايير المستهدفة Target or Budgetary ratios

وفي هذه الحالة تقوم إدارة الشركة بالتخطيط للوصول إلى نسب معينة وعادة ما يتم التخطيط لها من خلال الموازنات التقديرية، وعند نهاية السنة المالية يتم مقارنة الأداء الفعلي مع الأداء التقديري والوصول إلى مدى تطابق الأداء الفعلي مع الأداء التقديري ومعرفة الانحرافات وأسبابها إن وجدت والقيام بالإجراءات التصحيحية إذا كانت هذه الانحرافات غير مرغوب بها.

2- 8 أدوات التحليل المالي:

التحليل الأفقي: وهو عملية مقارنة التغيرات في المعلومات خلال الفترات المتتالية،

بمعنى أنه يقوم بتتبع سلوك بند معين خلال الفترات المتتالية لمعرفة مدى استقرار أو

نمو أو تراجع هذا البند، ومن ثم دراسة أسباب هذه التغيرات الإيجابية أو السلبية لمحاولة الاستفادة من الإيجابيات وتجنب السلبيات. ومن أمثلة ذلك التغير في تكلفة البضاعة المباعة إما أن يكون بسبب زيادة المبيعات أو التغير في تكلفتها أو احتمال أن يكون هناك خطأ معين. فمعرفة مقدار التغير وحده لا تكفي ولا يمكن أن تؤدي إلى الغرض من التحليل دون التعرف والوصول إلى تفسيرات ذلك التغير، فلا يمكن الاعتماد على المعلومات الكمية دون المعلومات غير الكمية التي يمكن بوساطتها تفسير المعلومات الكمية بشكل أدق.

التحليل العمودي: وهو عملية مقارنة التغيرات في قيمة البند كنسبة معينة إلى مجموعة معينة، بمعنى آخر نسبة أي رقم في العمود إلى رقم رئيسي في القوائم المالية للوصول إلى دلالة ذات معنى.

تحليل النسب: ويعني استخدام نسب تشير إلى الأداء المالي في المؤسسة مثل نسب السيولة ونسب الرفع المالي ونسب الربحية. هذه النسب قد تشير إلى العلاقة بين بندين أو أكثر من بنود القوائم، وهي ذات معنى، وتكون عادة كنسبة مئوية، أو عدد مرات. فهي قد تشير إلى وضع السيولة في الشركة، أو نسبة الديون فيها أو قد تعطي مؤشرات معينة يستنتج منها احتمال عدم قدرة الشركة على الاستمرار، أو قد تشير إلى إمكانية وجود خلل معين في البيانات المالية، ويعد استخدام تحليل النسب من أكثر أدوات التحليل شيوعاً

2-9 مزايا ومحددات النسب المالية:

إن الأرقام المطلقة التي ترد في البيانات المالية قد لا تعطي معنى واضحاً عن الأداء المالي في الشركة إلا إذا تم ربط بعض الأرقام مع بعضها البعض بشكل نسبي للحصول

على مؤشرات تفيد في تقييم الأداء. والنسب ليست غاية في حد ذاتها، وإنما هي في الواقع مؤشرات قد تجيب على بعض الاستفسارات المتعلقة بتقييم الأداء بشكل عام.

والنسب المالية أصبحت من المؤشرات التي تلجأ إليها، وكذلك يستخدمها المحلل المالي للتنبؤ بقدرة الشركة على الاستمرار أو في الحكم على وضع الشركة بشكل عام. وكذلك من مزايا النسب المالية سهولة حسابها (الزبيدي، 2000:63) وبإمكان النسب المالية التغلب على مشكلة الحجم عند مقارنة الأرقام المحاسبية بين الشركات التي تختلف في أحجامها.

ورغم هذه المزايا للنسب المالية إلا أنها تعاني من بعض المحددات التي تتلخص بما يلي (الخليلة، 2004:38):

1. رغم سهولة حساب النسب إلا أن تفسير النتائج يتصف بالصعوبة ويتطلب معرفة العلاقة بين هذه النسب من جهة، وتأثيرات البيئة الخارجية من جهة أخرى.
2. قد تكون النسب المالية عرضة للتلاعب من قبل الإدارة أو العاملين في الشركة.
3. هناك تأثير للطرق المحاسبية على النسب المالية.
4. النسب المالية تهتم بالأرقام الكمية، ولا تقيس العوامل النوعية والتي قد تكون أكثر ملاءمة لأغراض التقييم، مثل تقييم شخصية المدير العام، مستوى خبرة العاملين.
5. خلال فترة التضخم النسب غير قابلة للمقارنة، فنسبة المبيعات/الأصول قد تتحسن فقط بسبب ارتفاع الأسعار لا بسبب تحسن المبيعات. من هنا يرى الباحث أن هذه النسب والأدوات المالية ما هي إلا مؤشرات قد تشير إلى وجود أمور غير عادية ولا يمكن الاعتماد على هذه النسب بشكل مطلق. والنسب المالية تختلف باختلاف الغرض

من التحليل، و فيما يلي بعض هذه النسب:

نسب الربحية: وهي النسب التي تقيس قدرة الشركة على تحقيق الربح من كل دينار قامت بالحصول عليه من مبيعاتها (خنفر والمطارنة، 2006:139). إن تحليل قوة الشركة وقدرتها على تحقيق الأرباح من الأمور المهمة والتي تستخدم لمعرفة قدرة الإدارة على تحقيق الأرباح والتي تكون محط أنظار جميع مستخدمي البيانات المالية، وتحقيق الربحية هدف رئيس لكل المؤسسات الهادفة للربح، وهو أمر ضروري لاستمرار الشركة وبقائها، وأي شركة لا تحقق ربحية لا يمكن لها الاستمرار، وغالبا ما يتحقق هدف الربحية من خلال قرارات الاستثمار وقرارات التمويل. فقرار الاستثمار متعلق بكيفية استخدام الموارد المتاحة، أما قرار التمويل فهو متعلق بكيفية توفير الأموال اللازمة للاستثمار سواءً كان من مصادر داخلية أم مصادر خارجية (الشنطي، 2007:15). وحتى يحصل المحلل على غايته من تحليل الربحية فإنه يأخذ بعين الاعتبار المؤشرات التالية:

نسبة صافي الربح: نسبة صافي الربح إلى صافي المبيعات ويستخدم كمقياس للحكم على مدى فاعلية وكفاءة الإدارة في تحقيق الربح من المبيعات. ولو تم استخدام صافي الدخل كقيمة مطلقة فإنه لا يعطي صورة واضحة عن قدرة الشركة في تحقيق الأرباح أو استخدام الإدارة لموارد الشركة المتوفرة لديها.

وصافي الربح بعد تغطية كلفة المبيعات ومصاريف التشغيل والفوائد والضرائب أي بمعنى آخر صافي الربح بعد تغطية كافة المصاريف. ويمكن حساب نسبة صافي الربح كما هو وارد في المعادلة التالية (Wild et al., 2001:4):

$$\text{نسبة صافي الربح} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{صافي المبيعات}}$$

معدل العائد على الأصول : (ROA) Net Profit to Assets Ratio

وهي نسبة صافي الربح إلى مجموع الأصول، وتمثل كفاءة الشركة في توليد الأرباح من خلال تشغيل الأصول؛ أي أن هذا المؤشر يعبر عن كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة بغض النظر عن الطريقة التي تم بها تمويل أصول الشركة سواء كان التمويل من المالكين، أو كان هذا التمويل عن طريق الاقتراض. ويمكن معرفة كفاءة الشركة في توليد الأرباح من خلال المعادلة التالية: (الخلايلة، 2004:115).

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{متوسط صافي الأصول}}$$

معدل العائد على حقوق الملكية (Return on Equity Ratio):

هي عبارة عن نسبة صافي الربح إلى حقوق الملكية، وهنا نقيس الربحية لكل دينار تم استثماره من قبل أصحاب المنشأة. ويمكن استخراج معدل العائد على حقوق الملكية من خلال المعادلة التالية:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{متوسط حقوق الملكية}}$$

وتعني حقوق الملكية مجموع رأس المال المدفوع (رأس مال الأسهم ورأس المال الإضافي) والاحتياطيات والأرباح المدورة.

نسب السيولة (Liquidity Ratios):

والسيولة تمثل مقدار النقد أو الموجودات التي يمكن تحويلها إلى نقد خلال فترة قصيرة وتتمثل عادةً في سنة مالية أو دورة التشغيلية أيهما أطول، وتوفر السيولة يحقق للشركة فوائد وميزات عديدة منها:

- 1- وجود السيولة يجنب الشركة دفع تكاليف إضافية عند الحاجة للسيولة.
 - 2- وجود السيولة يجنب الشركة التعرض للإفلاس ومواجهة مشاكل الوفاء بالالتزامات المترتبة على الشركة.
 - 3- مواجهة الأزمات عند حصولها أو عند الانحراف في التدفقات النقدية.
 - 4- استغلال الفرص الموجودة في السوق.
 - 5- إمكانية النمو والتوسع في العمل.
- وهناك مجموعة من النسب التي تستخدم لمعرفة مدى قدرة المنشأة على توفير السيولة للوفاء بالالتزامات المترتبة عليها وتشمل هذه النسب:

نسبة التداول: **Current Ratio**

وهي من أكثر نسب السيولة استخداماً، وتسمى بنسبة صافي رأس المال العامل، وتدل نسبة التداول على قدرة المنشأة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل من أصولها المتداولة، وغالباً ما نجد أنه كلما كانت نسبة التداول مرتفعة قلل ذلك من عملية المخاطرة لدى المقرضين، ولكن زيادة نسبة التداول بشكل كبير قد يؤثر على ربحية المنشأة، أو قد يشير إلى عدم قدرة الشركة في استخدام الموارد المتاحة لديها. واستخدام هذه النسبة لوحدها قد يعطي مؤشراً مضللاً لأنها عرضة للتلاعب من قبل الإدارة. ويمكن استخراج نسبة التداول من خلال قسمة الأصول المتداولة على الالتزامات المتداولة وتحسب من خلال المعادلة التالية: (خنفر،

والمطارنة، 2006:139)

$$\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الالتزامات المتداولة}} = \text{نسبة التداول}$$

وتعني الأصول المتداولة: النقدية والأصول الأخرى التي بإمكان المنشأة تحويلها إلى نقد أو استهلاكها أو استخدامها خلال السنة المالية أو الدورة التشغيلية أيهما أطول، مثل الذمم المدينة، المخزون، الاستثمارات قصيرة الأجل، المدفوع مقدما.

وأما الالتزامات المتداولة: فهي الالتزامات التي يتوجب على المنشأة دفعها خلال فترة سنة أو الدورة التشغيلية أيهما أطول مثل الدائنين وأوراق الدفع والقروض قصيرة الأجل ومستحقات الدفع.

نسب الرفع المالي:

وتمثل نسبة القروض إلى مجموع الأموال في المنشأة (مجموع الموجودات) سواء كانت قصيرة الأجل أم طويلة الأجل (الزبيدي، 2000:169)، وارتفاعها يعني زيادة الاعتماد على مصادر التمويل الخارجي، ويمكن حساب نسب الرفع المالي من خلال النسب التالية:

نسبة المديونية: وهي إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول، حيث أن إجمالي الديون يشمل جميع الالتزامات المتداولة بالإضافة إلى الديون طويلة الأجل.

$$\frac{\text{مجموع الالتزامات}}{\text{مجموع الأصول}} = \text{نسبة المديونية}$$

نسبة الديون إلى حقوق الملكية: يوفر هذا المقياس مقدارا للتغطية التي يتم توفيرها من قبل المالكين (حقوق الملكية) للمقرضين، وكلما انخفضت هذه النسبة أظهرت الشركة مقدارا من الأمان بالنسبة للوفاء بالالتزامات طويلة الأجل وكذلك الالتزامات المتداولة.

ويمكن حسابها عن طريق المعادلة التالية:

$$\frac{\text{مجموع الالتزامات}}{\text{مجموع حقوق الملكية}} = \text{نسبة الديون إلى حقوق الملكية}$$

2-10 مدى تأثير الأداء المالي على مدقق الحسابات الخارجي:

مما تجدر الإشارة إليه أنه وقبل البدء بعملية التدقيق فإنه من الواجب على المدقق معرفة نقاط القوة، ونقاط الضعف لدى العميل. وكذلك لا بد من تقييم المخاطر التي قد تكون مرتبطة بالبيانات المالية، أو تلك التي قد تكون مرتبطة بالمخاطر بشكل عام بما فيها مخاطر الاستثمار ، فقد لا تتمكن الشركة من تحقيق أهدافها وبالتالي عندما لا تستطع الشركة أن تحقق أهدافها فإنها قد تحاول التلاعب في بياناتها المالية. وهذا يقود إلى أن أي شركة ليس لها أهداف وبالتالي ليس لديها استراتيجيات لتحقيق الأهداف فإن هذه الشركة يشك في أمرها وبالتالي في موثوقية بياناتها. ويجب أن تكون هذه الأهداف قابلة للتحقق ولا بد من وجود رقابة لتحقيق هذه الأهداف، وإذا كانت الإدارة العليا لا تؤمن بالرقابة فإن ذلك ينعكس على باقي الهرم التنظيمي في الشركة. فضعف نظام الرقابة يؤثر على موثوقية البيانات المالية وبالتالي التوسع في عملية التدقيق. من هنا لا بد من تحليل العميل لمعرفة نقاط القوة ونقاط الضعف وبالتالي معرفة مناطق الخطر بالنسبة للعميل.

تحليل العميل Analyzing client (Knechel ,et al., 2007:118)

من خلال التعرف على طبيعة المنتج أو الخدمة الذي يقدمها العميل، ما منتج العميل ؟ ومن

العملاء؟ وهل يوجد لدى شركة العميل إستراتيجيات لتطوير المنتج؟ وهل يوجد لديه ميزة

تنافسية؟ وهل يوجد لديه استراتيجيات للمحافظ على هذه الميزة التنافسية؟

ولابد للمدقق من التعرف على طبيعة وتكوين قاعد أصول الشركة ومصادر تمويل هذه الأصول. ومن الأمور المهمة التي من الواجب على المدقق معرفتها هي مدى التوجه الاستراتيجي لإعداد التقارير المالية وتوليد المعلومات الموثوق بها. ومن المعلوم أن الإدارة مسؤولة عن إنشاء نظام معلومات موثوق به، ويجب على المدقق تحديد نظام المعلومات الرئيس المستخدم داخل الشركة وتقييمه، مع العلم أن نظام المعلومات الضعيف ينتج معلومات ضعيفة وخطرة وهي قد تزيد من خطر الأخطاء الجوهرية المرتبطة بتجهيز المعلومات أو السجلات الرئيسية لبند من البنود ذات التأثير المادي، وعلاوة على ذلك احتمال وجود ضعف في الرقابة الداخلية على التقارير، وكذلك مدى قوة نظام المعلومات في استخراج البيانات التي نحن بحاجةها. لابد للمدقق من الحصول على سياسات وإجراءات الشركة وبيان مهمتها ورسالتها، ولابد له من مراجعتها. وعليه تحديد الأطراف ذات العلاقة. والغرض من تحليل العميل هو تسليط الضوء على المناطق المحتملة لوجود المشاكل أو معرفة عوامل الخطر في عملية المراجعة، إذ إن بعض هذه العوامل الخطرة قد يكون لها تأثير على موثوقية البيانات المالية.

من الإجراءات المهمة لتسليط الضوء على المناطق المحتملة لوجود المشاكل : (Knechel

(,et al., 2007:119)

1- مناقشة مشاكل السنة الماضية مع الإدارة أو مع المدققين السابقين .

2- الاستعراض الدقيق لمحاضر اجتماعات مجلس الإدارة التي أجريت خلال السنوات

السابقة، ففي كثير من الأحيان يناقش المجلس الأحداث الهامة والتي لها تأثير على الشركة

بما في ذلك عمليات الاستحواذ، والقضايا الكبرى التي ربما تؤثر على استمرارية الشركة، أداء الإدارة، المبادرات الإستراتيجية، أداء الشركة، إعلان توزيع الأرباح.... الخ .

3- استعراض البيانات المالية لشركة العميل لرسم صورة سريعة عن حالة الشركة من حيث الوضع المالي، هل الشركة تنمو؟ ، كيف يتم تمويل العمليات؟ ، وهل يوجد ظروف غير عادية قد تؤدي أو تشير إلى مخاطر محتملة؟ . ويمكن للمدقق الحصول على الفهم الكامل للعميل على أساس هذا النوع من الاستعراض السريع وبالتالي التخطيط السليم لعملية التدقيق وحجم عينة التدقيق وأين يمكن التركيز في عملية التدقيق.ومما يجب الإشارة إليه أن هناك ثلاث نقاط جوهرية للغش وهي ما يسمى بمثلث الغش (Knechel ,et al., 2007:120)

1- وجود دافع للغش وذلك عندما يكون الاستقرار المالي أو الربحية مهددة سواء من خلال الصناعة نفسها أو من خلال الاقتصاد بشكل عام أو من خلال العمليات التشغيلية للشركة(ربحية واستقرار الشركة مهددة ، ودرجة عالية من التنافس الشديد مما يؤدي إلى انخفاض هوامش الربح، وانخفاض الطلب على السلع من قبل العملاء وأخيرا خسائر تشغيلية مما يجعل خطر الإفلاس وشيكاً) مما قد يشكل نوعاً من الضغوطات على الإدارة للقيام بعمليات التلاعب في الأرباح، وهو ما يدخل تحت مسمى إدارة الأرباح، والذي بدوره يتوقع أن يؤثر على رأي مدقق الحسابات. وكذلك من دوافع الغش الضغوطات من قبل الإدارة لتلبية توقعات أطراف أخرى مثل إعلان الإدارة أن الشركة سوف تحقق نسبة ربح مرتفعة، أو من أجل الحصول على قرض من البنك.

2- وجود فرص لعملية التزوير: ومن الأمور التي تزيد من فرص التزوير وجود عمليات غير مألوفة في التجارة أو التعامل مع الأطراف ذات العلاقة، كذلك ضعف الرقابة الداخلية أو

ضعف لجنة التدقيق، وضعف الهيكل التنظيمي، ووجود المرونة في المعايير المحاسبية التي تسهل عملية إدارة الأرباح.

3- وجود المبررات: ومن هذه المبررات الاتصال غير الفعال داخل الهيكل التنظيمي ، وعدم دعم الإدارة للقيم الأخلاقية، وكذلك عندما تتدخل الإدارة غير المالية في اختيار الأساليب والمبادئ المحاسبية، وكذلك الاهتمام الكبير من قبل الإدارة لزيادة سعر السهم، وفشل الإدارة في تصحيح نظام الرقابة الداخلية، وكل ذلك من شأنه أن يؤثر على رأي مدقق الحسابات.

مما سبق يلاحظ بأن للأداء المالي تأثيراً على حجم عمل المدقق وقد ينسحب هذا التأثير على رأي المدقق؛ وذلك لأن الأداء المالي الضعيف هو دافع من دوافع الغش ، وكما تم الإشارة سابقاً فإن ذلك قد يشكل نوعاً من الضغوطات على الإدارة للقيام بعمليات التلاعب في الأرباح، وهو ما يدخل تحت مسمى إدارة الأرباح، والذي بدوره يتوقع أن يؤثر على رأي مدقق

الحسابات. علماً بأن هناك دراسة لـ (Frost,1991) بعنوان Loss Contingency Reports and Stock Prices حيث قام الباحث باختيار تقارير مدقي الحسابات المتحفظة للشركات التي لديها خسائر طارئة وذلك بدراسة 72 شركة كان لديها خسائر طارئة خلال الفترة الممتدة ما بين 1976-1984 في الولايات المتحدة الأمريكية، إذ أشارت الدراسة إلى أن تقرير مدقق الحسابات غير النظيف يعتبر دليلاً على ضعف الأرباح وذلك بعكس القوائم المالية التي كان رأي مدقق الحسابات في بياناتها المالية نظيفاً. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تأثيراً للأرباح والخسائر غير المتوقعة على طبيعة تقرير مدقق الحسابات، كما أن هناك تأثيراً واضحاً لحجم العميل على نوع التقرير الذي يتبناه المدقق. وكذلك توصلت الدراسة إلى أن الشركات التي تلقت خسائر طارئة حصلت على تقارير غير نظيفة والعكس صحيح.

وهناك دراسة قام بها (Gaganis,2007) على البنوك الأسيوية بأن هناك علاقة ما بين نوع

رأي مدقق الحسابات الخارجي وبين ربحية البنك وطريقة التمويل (الرفع المالي) ونسبة السيولة، حيث وجد Gaganis بأن البنوك الأسيوية التي كان رأي مدقق الحسابات الخارجي في بياناتها المالية متحفظاً، كانت هذه البنوك بشكل عام هي بنوك صغيرة وأقل تمويلاً وكانت أقل عائداً و أقل فعالية من حيث التكلفة، وكان لدى هذه البنوك نسبة سيولة زائدة.

ثانياً: الدراسات السابقة:

من خلال مراجعة الباحث للأدبيات ذات العلاقة بموضوع البحث اطلع على عدد من الدراسات السابقة التي ساعدت في تكوين الإطار النظري وتشكيل فرضيات الدراسة، ومن هذه الدراسات دراسات عربية وأخرى أجنبية، وقد رأى الباحث أن يتم تناولها من الأقدم إلى الأحدث:

الدراسات العربية:

- دراسة (مطر، 2001): بعنوان "طبيعة وأهمية مؤشرات الفشل المالي للشركات: دراسة تحليلية مقارنة بين آراء المدققين والمحللين الماليين في الأردن".

هدفت الدراسة إلى محاولة معرفة طبيعة وأهمية المؤشرات التي يستخدمها كل من مدقق الحسابات والمحلل المالي في الأردن وذلك لمحاولة التنبؤ بالفشل المالي قبل حدوثه ، والمقارنة من حيث أوجه الشبه والاختلاف في استخدامات تلك المؤشرات وأهميتها بالنسبة لكل من المدقق والمحلل المالي للتنبؤ بالفشل المالي. ومن أجل ذلك فقد قام الباحث بتصميم استبانته تم توزيعها على 28 مدققاً و35 محلاً مالياً وكانت نتائج الدراسة على النحو التالي:

كان هناك اتفاق ما بين المدققين والمحللين الماليين على أهمية المؤشرات المالية وغير المالية للتنبؤ بالفشل المالي، ولكن المدققين كانوا أكثر ميلاً نحو المؤشرات المالية، بينما نظرة المحللين الماليين نظرة متقاربة بين أهمية كل من المؤشرات المالية وغير المالية بأفضلية بسيطة للمؤشرات المالية في تقييم دور النسب المالية في بناء نماذج التنبؤ بالفشل المالي. أما بخصوص الأهمية النسبية للنسب المالية وترتيبها حسب أهميتها فإن الفروق بين كل من المحللين الماليين والمدققين كانت واضحة حيث يضع المدققون نسبة الربحية في المرتبة الأولى من حيث الاهتمام أما بالنسبة للمحللين الماليين فإنهم يضعون نسبة السيولة في المرتبة الأولى من حيث الاهتمام في حين تم وضع نسبة الربحية في المرتبة الأخيرة.

- دراسة (عساف، 2001) بعنوان "مدى كفاءة أدوات التحليل المالي التقليدية في اكتشاف القوائم المالية المضللة عند القيام بعملية التدقيق".

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة أدوات التحليل المالي التقليدية في اكتشاف القوائم المالية التي تحتوي أخطاء والتي لا تمثل الواقع المالي في هذه الشركات المراد تدقيقها.

توصلت الدراسة إلى أن النسب المالية للشركات التي تكون القوائم المالية فيها مضللة ولا تمثل الواقع المالي فيها شاذة قياساً بالنسب المالية لنفس الصناعة التي تعمل بها تلك الشركات، بحيث انه إذا تم استخراج النسب المالية للشركات التي تكون القوائم المالية فيها مضللة ومقارنة هذه النسب مع النسب المالية لقطاع الصناعة التي تنتمي إليها تلك الشركات فإنه سوف يكون هناك فروق واضحة في هذه النسب المالية. فوجود هذا الفارق في النسب المالية يعطي المدقق مؤشراً بوجود خلل في القوائم المالية.

- دراسة (الغرايبة، 2003): بعنوان "مدى تطبيق معيار التدقيق الدولي رقم 520 "الإجراءات التحليلية" من قبل مدققي الحسابات في الأردن. هدفت الدراسة إلى معرفة مدى التزام المدقق الأردني بمعيار التدقيق الدولي رقم 520 الخاص بالإجراءات التحليلية، والمراحل التي يتم فيها استخدام الإجراءات التحليلية من قبله، كذلك معرفة تأثير العوامل المتعلقة بمكتب التدقيق (حجم المكتب، الخبرة، الارتباط مع الشركات العالمية) على استخدام الإجراءات التحليلية. ولتحقيق ذلك قد قام الباحث بتصميم استبانة تم توزيعها على 193 مدققاً خارجياً، وتم التوصل إلى النتائج التالية:

إن أكثر المراحل استخداماً للتحليل هي مراحل الاختبارات الجوهرية، كما أن الاستخدام الأولي للإجراءات يؤدي إلى اكتشاف ما نسبته من 21% إلى 40% من الأخطاء. كما تبين بأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم المكتب واستخدام الإجراءات التحليلية، كما أن هناك علاقة سلبية بين ارتباط مكتب التدقيق مع الشركات العالمية واستخدام الإجراءات التحليلية، كما أن هناك العديد من المعوقات التي تؤثر على استخدام الإجراءات التحليلية مثل ضعف المدقق، وعدم دقة البيانات، وتقلب الأسعار المستمر.

- دراسة (طاهات، 2003): بعنوان "تقييم الإجراءات التحليلية للقوائم المالية للشركات

المساهمة العامة في الأردن "من وجهة نظر مدققي الحسابات في الأردن".

هدفت الدراسة إلى تقييم الإجراءات التحليلية للقوائم المالية في مجال تخطيط توقيت ونطاق عملية التدقيق، وإظهار مستوى الإفصاح في القوائم المالية وتخفيض تكاليف عملية التدقيق. وتكمن أهمية الدراسة حسب رأي الباحث في أنها تبحث في فاعلية الإجراءات التحليلية للقوائم المالية للشركات المساهمة العامة في الأردن في اكتشاف الأخطاء في القوائم المالية، والمساهمة في تحديد نطاق عملية التدقيق.

وتكون مجتمع الدراسة من شركات ومكاتب تدقيق الحسابات، وتم اختيار عينة الدراسة من مدققي الحسابات المرخصين (فئة أ) العاملين في شركات تدقيق الحسابات في الأردن. ولدراسة ما سبق قام الباحث بتصميم استبانته وزعت على عينة الدراسة بشكل عشوائي. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى استخدام الإجراءات التحليلية للقوائم المالية على فاعلية الإجراءات التحليلية للقوائم المالية.

وفي النهاية أوصت الدراسة إلى ضرورة الاهتمام بالإجراءات التحليلية جنباً إلى جنب مع إجراءات التدقيق الأخرى لما لذلك من أهمية في تفسير القوائم المالية للشركات لمعرفة ما هو

- دراسة (همام، 2004) بعنوان دور مؤشرات الأداء المالي الاستراتيجي في التنبؤ بنجاح أو تعثر المصارف".

هدفت الدراسة إلى زيادة التعرف على أهمية مؤشرات الأداء المالي الاستراتيجي لدى المهتمين بمعرفة أداء هذه المصارف وذلك من خلال تحليل 27 نسبة مالية باستخدام التحليل التمييزي المتدرج للتوصل إلى أفضل مجموعة من المؤشرات التي يمكن استخدامها للتمييز بين المصارف الناجحة والمصارف الأقل نجاحاً والتنبؤ بأوضاع هذه المصارف في المستقبل

لترشيد القرارات المتخذة من قبل الأطراف ذات العلاقة. قام الباحث بتحليل المؤشرات المالية للمصاريف عينة الدراسة خلال الفترة الممتدة ما بين 1995-2001. وقد توصلت الدراسة إلى ما يلي.

- وجود علاقة قوية ما بين الربحية وإدارة مؤشرات الرفع المالي إذ إن المصارف التي تتبنى سياسة منفتحة في إعطاء التسهيلات الائتمانية حققت أرباحاً أعلى من تلك المصارف المتحفظة.

- أظهرت نتائج التحليل قوة مؤشرات السيولة للمصارف عينة الدراسة, وذلك لربط ارتفاع السيولة لدى البنوك بضعف النشاط الإقراضي والائتماني لتلك المصارف.

- أظهرت نتائج الدراسة دقة نتائج التصنيف للمصارف باستخدام معيار معدل العائد على الاستثمار.

- دراسة (جربوع، 2005) بعنوان "مدى قدرة المراجع الخارجي على اكتشاف الأخطاء

غير العادية من خلال التحليل المالي والتنبؤ بفشل المشروع -دراسة تطبيقية على

مراجعي الحسابات القانونيين - في قطاع غزة".

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى قدرة التحليل المالي عن طريق النسب المالية المعروفة على اكتشاف البنود غير الاعتيادية أو الشاذة الموجودة في القوائم المالية، وكذلك إيجاد أي إرشادات تحذيرية مبكرة عن إفلاس الشركات قبل إفلاسها بشكل حقيقي بمدة معينة بواسطة المدقق الخارجي. وكذلك هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى القدرة على التنبؤ بعدم قدرة الشركة على الاستمرار باستخدام النسب المالية. من أجل دراسة ما سبق فقد قام الباحث بتصميم استبانة تم توزيعها على حوالي 85 مدققاً تم استرجاع حوالي 68 استبانته، أي بنسبة 85%. وقد توصلت الدراسة إلى أن القوائم المدققة تشكل أساساً لاستنباط الكثير من

التحليل المالي عن طريق النسب المالية (الربحية، السيولة). إن من أهم المداخل التي يمكن لمراجع الحسابات اتباعها في التحليل المالي للقوائم المالية أن يولي اهتماما خاصا بالعلاقة السببية بين المؤشرات كالعلاقة بين السيولة والربحية والتي هي غالبا علاقة عكسية كذلك توصلت الدراسة أن المشكلات المتعلقة بالسيولة غالبا ما تؤثر على قدرة المشروع على الاستمرار.

- دراسة (حمدان، 2005): بعنوان "مدى تأثير المؤشرات المالية وغير المالية على فرض الاستمرارية وتأثير ذلك على التنبؤ بالفشل المالي في قطاع التأمين".

هدفت الدراسة إلى تحديد أسس نجاح شركات قطاع التأمين في الأردن وكذلك التعرف على مدى قدرة المؤشرات المالية وغير المالية في الكشف عن عدم قدرة الشركة على الاستمرارية، ومدى استخدامها من قبل مدققي الحسابات، وكبار المساهمين ومن أهداف الدراسة كذلك بيان مدى إسهام هذه المؤشرات في تقليل حجم الأضرار التي قد تلحق بمستخدمي البيانات المالية. ومن أجل تحقيق الأهداف السابقة فقد قام الباحث بتوزيع استبانته على عينة الدراسة المكونة من عشرة مدققين خارجيين و110 من كبار المساهمين و180 من حملة بوالص التأمين. وقد توصلت الدراسة إلى ما يلي :

- يوجد تأثير ذو أهمية نسبية للمؤشرات المالية وغير المالية المستخدمة من قبل فئة المدققين على فرض الاستمرارية لشركات قطاع التأمين، وبالتالي فإن هذه المؤشرات تعطي الإنذار المبكر للتنبؤ بالفشل المالي.

- يوجد تأثير ذو أهمية نسبية للمؤشرات المالية وغير المالية المستخدمة من قبل كبار المساهمين وكذلك فئة حملة الأسهم.

وكان من أهم التوصيات التي أوصت بها الدراسة الاعتماد على المؤشرات المالية وغير

المالية التي تم التوصل إلى أهميتها كمؤشرات تساعد جميع مستخدمي البيانات المالية في اتخاذ القرارات.

- دراسة (أبو سمهدانه، 2006): بعنوان "مجالات مساهمة استخدام المراجعة التحليلية في تخطيط وأداء عملية المراجعة - دراسة تحليلية لأراء مدققي الحسابات بمكاتب وشركات المراجعة في قطاع غزة- فلسطين "

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر نسب الربحية والسيولة والمديونية والنشاط والنمو والتقييم وتحليل الاتجاه والمقارنة المبنية على أساس النسب المالية لشركات مشابهة وبين استخدامها للمراجعة التحليلية في عملية المراجعة. وقد صممت الباحثة استبانة قامت بتوزيعها على كامل مجتمع الدراسة والذي يقدر بحوالي 85 مكتباً، وقد تم استرجاع 80 استبانة أي ما نسبته 94%.

وقد توصلت أبو سمهدانه إلى مجموعة من النتائج أهمها:

1- أن الإجراءات التحليلية تتضمن مقارنة لمعلومات المنشأة المالية مع المعلومات المقارنة للفترة السابقة والتي يتوقع أن تتشابه مع ما هو مقدر، والمقدر على أساس الخبرة مثل النسب المئوية لهامش الربح.

2- إن التحليل المالي عن طريق النسب يستخدم كمؤشر لمعرفة قدرة الشركة على تسديد ديونها قصيرة الأجل.

3- إن التحليل المالي عن طريق النسب يعطي صورة جيدة عن عمليات ووضع الشركة المالي ويساعد على معرفة سير الشركة هل هو في نمو أو تراجع. كما أوصت الدراسة بضرورة قيام مكاتب المراجعة بالتحليل المالي للشركات التي تقوم بمراجعة حساباتها حتى تكون على دراية كاملة بوضعها المالي.

- دراسة (السمهوري،2007) بعنوان (أثر مرتكزات حاكمية الشركات والإجراءات التحليلية في اكتشاف التلاعب في القوائم المالية).

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر توفر بعض مرتكزات حاكمية الشركات واستخدام الإجراءات التحليلية في اكتشاف التلاعب في القوائم المالية، وتم استخدام عينة من الشركات المدرجة في دليل الشركات ضمن قطاعي الصناعة والخدمات في الأردن لإثبات وجود حالات من الانسياب الوهمي في أرقام الربح المعلنة .ويرى السمهوري أن مثل هذه الممارسات موجودة في بعض الشركات والتي قد تكون موجودة ضمن العينة المراد دراستها، رغم أن بعض شركات التدقيق الخارجي في الأردن لم تظهر مثل ذلك في تقاريرها وتم كذلك تصميم استبانة وتوزيعها على عينة الدراسة لمعرفة مدى توفر مرتكزات حاكمية الشركات لديها وأثر ذلك في وجود ظاهرة الانسياب الوهمي للدخل . وقد لاحظ السمهوري من خلال الدراسة أن استخدام قائمة التدفقات النقدية في الإجراءات التحليلية قد تكون أداة مهمة وأن حاكمية الشركات وخاصة في موضوع لجنة التدقيق وبالأخص في موضوع تغيير السياسات المحاسبية والفصل بين الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة هي أمور هامة في زيادة عملية الضبط والرقابة والحد من حدوث التلاعب في القوائم المالية.وفي النهاية فقد أوصى السمهوري زيادة القوانين والتشريعات التي تضبط وتزيد من كفاءة التدقيق الخارجي.

الدراسات الاجنبية:

دراسة (Calderon And Green,1994) بعنوان "Analysts Forecasts As

An Exogenous Risk Indicator In Analytical auditing"

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى الفائدة لمدقق الحسابات الخارجي من تنبؤ المحلل

المالي من خلال التحليل المالي للقوائم المالية لاكتشاف التلاعب فيها. ومن أجل ذلك تم دراسة حالات واقعية من خلال قوائم مالية صحيحة (لم يثبت وجود تلاعب فيها) وأخرى مظلة (حيث تم اكتشاف تلاعب فيها). وقد توصلت الدراسة إلى أنّ تنبؤ المحلل المالي يكون على درجة من الدقة في حالة القوائم المالية المضللة في حين لم تكن هناك دقة في تنبؤ المحلل المالي في حالة القوائم المالية السليمة. ومن هنا يرى الباحث أنه لا يمكن الاعتماد على المحلل المالي للتمييز ما بين القوائم المالية المضللة والقوائم السليمة.

دراسة (Eric and Lisa, 1996): بعنوان Audit Analytical Procedures

هدفت الدراسة إلى التعرف على طرق الإجراءات التحليلية ميدانياً. في البداية قامت الدراسة بوصف طرق الإجراءات التحليلية المتبعة في مراحل التدقيق المختلفة وأهمية تلك الإجراءات وبينت أن هذه الأهمية قد ازدادت في السنوات العشر الأخيرة. وتطرقَت الدراسة إلى تطورات الإجراءات التحليلية في الاستخدام خلال مراحل التدقيق المختلفة.

ومن أجل ذلك فقد قام الباحثان باستخدام أسلوب المقابلة الشخصية مع 36 شخصية مختلفة من حيث مستوى الخبرة في التدقيق (seniors, managers and partners). وقد ساهمت الدراسة في وضع تصور واضح عن كيفية استخدام الإجراءات التحليلية في عملية التدقيق، وفي وضع أسس عامة وتصور حول المشاكل العامة التي تقف في وجه الطرق التحليلية في التدقيق. وكذلك تزويد المدققين حول الممارسات الحالية للطرق التحليلية في التدقيق وكيفية تحسين هذه الطرق. وبين الباحثان أن هذه الدراسة ستساهم في تزويد القائمين على التعليم في مجالات التدقيق والاقتصاد حول الإجراءات التحليلية في واقع عملية التدقيق.

دراسة (Kaminski, et al., 2000): بعنوان " Can Financial Ratios

Detect Fraudulent Financial Reporting"

هدفت إلى معرفة هل بمقدور النسب المالية اكتشاف التقارير المالية المضللة؟ اعتبرت الدراسة أن التقارير المضللة هي آفة من آفات المجتمع تؤدي إلى الضرر بمستخدمي البيانات المالية المدققة عند الاعتماد على هذه التقارير من أجل اتخاذ القرارات المناسبة. وأشارت الدراسة إلى أن معايير التدقيق تلزم مدقق الحسابات الخارجي بإجراء المراجعة التحليلية، وذلك من أجل الوقوف على حالة المنشأة من الناحية المالية وكذلك من أجل اكتشاف التقارير المالية المضللة.

وقد قامت الدراسة بمقارنة 79 شركة مضللة و 79 شركة أخرى تقاريرها غير مضللة وذلك ضمن الفترة الممتدة ما بين 1982-1996 وحاولت الدراسة اختيار المجموعتين من الشركات موضوع المقارنة التي تقع في نفس الظروف من ناحية عدد الشركات ومدة الدراسة، والحجم، والصناعة التي تعمل بها. وقد توصلت الدراسة إلى أنه ليس بمقدور النسب المالية اكتشاف أو التنبؤ بالتقارير المالية المضللة.

- دراسة (Huron Consulting Group,2003) بعنوان

"An Analysis of Restatement Matters :Rules , Errors, Ethics, For the Five Years Ended December 31,2002 "

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل بيانات الشركات المالية التي تحتوي على بعض الأخطاء وتم تصحيحها. حيث تم إجراء هذه الدراسة على تلك الشركات في الفترة الممتدة ما بين بداية عام 1998 وحتى نهاية عام 2002 . وذلك للوصول إلى صفات مشتركة بين هذه الشركات وهي تشمل صناعة الشركة وحجمها (حجم المبيعات) ، وطبيعة الأخطاء

التي قامت بها وتم تصحيحها. توصلت الدراسة إلى أن ما نسبته 18% من تلك الشركات مبيعاتها أكثر من بليون دولار أمريكي ، وأن ما نسبته 7% كانت مبيعاتها 500-999 مليون دولار أمريكي وما نسبته 10% كانت مبيعاتها 250-499 مليون دولار ، أن ما نسبته 17% كانت مبيعاتها 100-249 مليون دولار في حين كانت 48% من تلك الشركات مبيعاتها أقل من 100 مليون دولار. كما توصلت الدراسة إلى أن معظم هذه الشركات تعمل في قطاع الصناعة، في حين كانت أكثر الأخطاء المحاسبية تتعلق بالاعتراف بالإيراد.

دراسة (Kaminski, Wetzel, 2004) بعنوان "Financial Ratios And

"Fraud: An Exploratory Study Using Chaos Theory "

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة هل يوجد علاقة غير خطية ما بين البيانات في القوائم المالية المظلمة والبيانات في القوائم المالية السليمة. حيث قام الباحث من أجل الوصول إلى ذلك الهدف باستخدام الفحص لعشر نسب مالية تم استخراجها من قائمة الدخل و قائمة المركز المالي الربع سنوية وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك نسباً تعطي مؤشراً قوياً على وجود التشويش وهذه النسب وهي: (الأصول الثابتة/إجمالي الأصول) ، (إجمالي الالتزامات / إجمالي الأصول) ، (الأصول المتداولة/الالتزامات المتداولة) . وبناء على ذلك فإن النسب المالية ناتجة عن حركات مشوشة أي غير خطية. لذلك فإن استخدام النماذج الخطية المشتقة من النسب المالية تعتمد على بيانات غير مناسبة، من هنا يرى الباحث أنه لا يمكن للنسب المالية اكتشاف الشركات المضللة.

- دراسة (Gaganis,2007) بعنوان **A Multivariate Analysis of the**

Determinants of Auditors' Opinions on Asian Banks

هدفت الدراسة إلى تفحص محددات آراء مدققي الحسابات في قطاع البنوك من خلال استخدام عينة من البنوك مختارة من تسع مناطق آسيوية في الفترة الممتدة ما بين 1995-2004 .

وقد تم استخدام نموذج الانحدار اللوجستي متعدد الاستجابة. وقد قام الباحث باختيار عينة مكونة (199) قائمة من البيانات المالية كان رأي مدقق الحسابات الخارجي فيها متحفظاً، و(403) قائمة من البيانات المالية كان رأي مدقق الحسابات فيها غير متحفظ .

توصلت الدراسة إلى أن البنوك الآسيوية التي كان رأي مدقق الحسابات الخارجي في بياناتها المالية متحفظاً كانت بشكل عام بنوكاً صغيرة الحجم، وأقل تمويلاً، وكانت أقل عائداً، وأقل فعالية من حيث التكلفة، وكان لدى هذه البنوك نسبة سيولة زائدة .

وقد توصلت الدراسة إلى أن زيادة فعالية التدقيق الخارجي وانخفاض متطلبات المحاسبة والإفصاح عن البيانات يزيد من احتمالية الحصول على تقارير يكون رأي مدقق الحسابات فيها متحفظاً .

دراسة (Masyitoh and Adhariani, 2010) بعنوان **The Analysis of**

Determinants of Going Concern Audit Reports

دراسة تحليلية لتحديد العوامل التي قد تؤثر في إصدار آراء متحفظة تتعلق بفرض الاستمرارية في إندونيسيا. هدفت الدراسة إلى التحقق من مدى تأثير كل من السيولة والمديونية والربحية والتدفقات النقدية وحجم شركة التدقيق ولجنة التدقيق في قرار مدقق الحسابات الخارجي المتعلق بإصدار تقرير يحتوي على تحفظات تتعلق بالاستمرارية في

إندونيسيا. استخدم الباحثان تحليل الانحدار اللوجستي Logistic Regression من أجل اختبار فرضيات الدراسة. توصل الباحثان إلى مجموعة من النتائج أهمها أنه لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لكل من السيولة والربحية والتدفقات النقدية ولجنة التدقيق على إصدار المدقق لرأي متحفظ فيما يتعلق بالاستمرارية، بينما يوجد تأثير هام لكل من المديونية وحجم شركة التدقيق على ذلك، ولم يبين الباحثان تبريرات منطقية لنتائج الدراسة.

- دراسة (Matarneh, 2011) بعنوان **The Extent Of Adherence**

Jordanian Auditors In Implementing the International Standard on Auditing ISA700.International management,

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى التزام مدققي الحسابات الأردنيين بالأركان الشكلية لتقرير المدقق، ومحتويات التقرير، والخصائص الواجب توفرها في التقرير وكذلك وضع معلومات التقرير والمدقق ومكتب التدقيق على متن التقرير.

وقد قام الباحث باختيار عينة مكونة من 70 تقريراً لمدققي الحسابات لعام 2008. هذا وقد توصلت الدراسة إلى وجود التزام من قبل مدققي الحسابات الأردنيين بمعايير إعداد التقرير بنسبة 97%، وكذلك هناك التزام بالأركان الشكلية بنسبة 89% و هناك التزام بمحتويات التقرير كما هي في المعيار بنسبة 96.3%.

وقد أوصت الدراسة بعدد من التوصيات كان أهمها أن يراعي المدقق عند إعداد التقرير كافة عناصره بدون استثناء، وأن يشير إلى أن إبداء رأيه تم في ضوء المعلومات والإيضاحات المقدمة له، وكذلك إعادة النظر في القوانين والأنظمة المتعلقة بالتقرير بإلزام المدققين بتطبيق

معيار التدقيق 700 بنسبة التزام 100%

ما يميز هذه الدراسة:

يميز هذه الدراسة، حسب علم الباحث، أنها الأولى التي تتناول موضوع أثر الأداء المالي على رأي مدقق الحسابات الخارجي في الأردن في الشركات الصناعية وغير الصناعية. وأنها تعتمد الدراسة التطبيقية، حيث سيتم الاعتماد على البيانات الفعلية للشركات.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

منهجية الدراسة- الطريقة والإجراءات

1-3 منهج الدراسة:

تبعاً لطبيعة الدراسة والمعلومات المراد الحصول عليها من مجتمع الدراسة المتمثل بجميع الشركات الصناعية وغير الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان وفقاً للتقرير السنوي لبورصة عمان لسنة 2009، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وبما يتفق مع

الأسئلة التي تسعى هذه الدراسة الإجابة عنها. قام الباحث باستخراج النسب المالية التي تقويم الأداء المالي لتلك الشركات المشار إليها سابقاً من خلال قوائمها المالية، واستخراج رأي مدقق الحسابات الخارجي من تقارير مدققي الحسابات لتلك الشركات وتم اختبار الفرضيات باستخدام نموذج الانحدار اللوجستي واختبار مان وتني.

3-2 مجتمع الدراسة:

اشتمل مجتمع الدراسة على جميع الشركات الصناعية وغير الصناعية المساهمة العامة في الأردن المدرجة في بورصة عمان وفقاً للتقرير السنوي لبورصة عمان لسنة 2009. على أن تتوافر فيها الشروط التالية:

- أن تتوافر بيانات الشركة اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة، خلال الفترة الممتدة بين (2000-2009)، وقد تم اختيار هذه الفترة بالاعتماد على دليل الشركات لعام 2009 والذي يتضمن البيانات المالية لتلك السنوات.
- أن تكون تقارير المدققين متوافرة لتلك الشركات خلال فترة الدراسة.

3-3 عينة الدراسة:

شملت عينة الدراسة كافة الشركات الصناعية وغير الصناعية المساهمة العامة الأردنية التي كان لديها تقارير متحفظة مع توافر البيانات المالية لها خلال فترة الدراسة 2000-2009 حيث استطاع الباحث الحصول على 192 تقريراً كان رأي مدقق الحسابات الخارجي فيها متحفظاً حول تلك البيانات المالية. وقد تمكن الباحث من الحصول على المؤشرات المالية التي

تتعلق بالربحية والسيولة والرفع المالي لما مجموعه 147 تقريراً حيث تم استبعاد الجزء الآخر. وقام الباحث وبنفس الطريقة باستخراج المؤشرات المالية لعدد مماثل من البيانات المالية ذات التقارير النظيفة محاولاً أن يكون العدد من التقارير (المتحفظ و النظيف) متساوياً من حيث السنة والقطاع وأحيانا لنفس الشركة في سنوات مختلفة .

4-3 أدوات الدراسة:

1-4-3 مصادر البيانات

المصادر الأولية : اعتمدت هذه الدراسة على التقارير المالية السنوية المنشورة للشركات الصناعية وغير الصناعية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية بهدف قياس المتغيرات المستقلة المتمثلة بمقاييس الأداء المالي، والمتغير التابع المتمثل برأي مدقق الحسابات.

المصادر الثانوية : للحصول على المعلومات الثانوية، تم الاعتماد على الكتب والدوريات والأبحاث والدراسات السابقة والرسائل الجامعية والانترنت ، التي لها علاقة بموضوع الدراسة .

2-4-3 إطار جمع البيانات:

تركز هذه الدراسة على آراء مدققي الحسابات الخارجيين (المتحفظ وغير المتحفظ) و كذلك على مؤشرات الأداء المالي المتمثلة بمؤشرات الربحية (نسبة صافي الدخل،العائد على الأصول،العائد على حقوق الملكية) ومؤشرات السيولة (نسبة التداول) وكذلك مؤشرات الرفع المالي (نسبة المديونية،ونسبة الديون إلى حقوق

الملكية) وكذلك القطاع الذي تنتمي إليه الشركة وقد استطاع الباحث الحصول على المعلومات الواردة أعلاه من البيانات المالية المدرجة في بورصة عمان المالي.

3-5 المعالجة الإحصائية:

تم استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة من خلال برنامج SPSS بما في ذلك الإحصاءات الوصفية كالمتوسط الحسابي والانحراف المعياري.

أما اختبار فرضيات الدراسة فقد تم من خلال استخدام نموذج الانحدار اللوجستي Logistic Regression والذي عادة ما يتم استخدامه عندما يكون المتغير التابع غير متصل (متقطع). والمتغير التابع في هذه الدراسة هو رأي المدقق الخارجي والذي يمكن أن يكون نظيفاً (معياريًا) أو معدلاً (متحفظاً أو مخالفًا، أو امتناعاً)، وبالتالي فهو يأخذ قيم متقطعة مثل 1، 2، 3. وكذلك فإن أنواع الآراء (البدائل المختلفة للرأي) تعتبر مستقلة عن بعضها، أي أن الظروف والأسباب التي تؤدي إلى إبداء الرأي النظيف تختلف عن تلك التي تؤدي إلى إبداء الرأي غير النظيف، وهذا ما يحقق متطلبات استخدام هذا النموذج من تحليل الانحدار.

الفصل الرابع

التحليل الإحصائي للدراسة

تمهيد:

يشتمل هذا الفصل على عرض للإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة واختبار التوزيع الطبيعي باستخدام معامل الالتواء (Skewness) واختبار (One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test)، واختبارات التحقق من مدى وجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity) باستخدام معامل تضخم التباين Variance Inflation Factor

(VIF) والتباين المسموح به Tolerance ومن ثم اختبار فرضيات الدراسة باستخدام الانحدار اللوجستي Logistic Regression .

4-1 الإحصائيات الوصفية لبيانات الدراسة:

يلاحظ من جدول رقم (1) أن أقل قيمة لنسبة صافي الدخل (Net Income) هي (-) 5226.28% ، وهي قيمة سالبة وان القيمة العليا هي 95.43% وبمتوسط (-3.933844%) ، ولكن فيما يتعلق بمعدل العائد على الأصول (ROA) فقد بلغت أقل قيمة (-1397.66%) وهي كذلك قيمة سالبة فيما كانت أكبر قيمة للعائد على الأصول هي (39.4%) وكان متوسط القيم للعائد على الأصول هي (-0.068442%) . وفيما يتعلق بالعائد على حقوق الملكية (ROE) يلاحظ أن أقل قيمة لمعدل العائد هي (-8002.73%) فيما كانت أكبر قيمة للعائد على حقوق الملكية (62.71%) وقد بلغ المتوسط (-3.112587%) .

أما بخصوص نسبة التداول (CR) فقد كانت أقل قيمة للنسبة هي (0.08 مره) فيما كانت أكبر قيمة هي (84.9200 مره) وبمتوسط (2.980769 مره) . وكانت أقل قيمة لنسبة المديونية (DR) هي (0.44%) فيما بلغت أكبر قيمة للنسبة (575.64%) وبمتوسط بلغ (47.6585%) .

وحول اقل قيمة لنسبة الديون إلى حقوق الملكية (DE) فقد كانت (-1251.00) فيما بلغت أكبر قيمة هي (999.00) وبمتوسط (1.1881)

جدول رقم (1) الإحصائيات الوصفية					
	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Net Income	299	-5226.28	95.43	-3.933844	39.1164739

ROA	299	-1397.66	43.94	-0.068442	0.8535972
ROE	299	-8002.73	62.71	-3.112587	37.0232235
CR	299	0.080	84.9200	2.980769	6.6377442
DR	299	0.44	575.64	0.476585	0.5364449
DE	299	-1251.00	999.00	1.1881	93.14219

4-2 اختبار التوزيع الطبيعي:

. من أجل التحقق من مدى وجود التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة، تم استخدام تحليل الالتواء (Skewness) واختبار (One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test) (القاضي والبياتي، 2008)، وبالنظر إلى جدول رقم 2 يلاحظ أن قيم الالتواء (Skewness) جميعها كانت أكبر من (1) مما يعني أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي (القاضي والبياتي، 2008). هذا الاستنتاج يؤيد استخدام تحليل الانحدار اللوجستي حيث أنه لا يتطلب توزيعاً طبيعياً (Freeze and Long, 2006; Long, 1997).

الجدول (2) اختبار التوزيع الطبيعي باستخدام (Skewness)

	N	Mean	Statistic
Net income	299	-0.068442	14.970
ROA	299	-3.933844	14.654
ROE	299	-3.112587	16.269
CR	299	2.980769	7.772
DR	299	0.476585	5.940

DE	299	1.1881	4.049
Valid N (listwise)	299		

وبالنظر كذلك إلى جدول رقم (3) يلاحظ أن قيم Kolmogorov-Smirnov Z تتراوح بين (3.275) و (8.125) وأن قيم (Asymp. Sig. (2-tailed) جميعها أقل من 0.05 مما يؤكد أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي.

الجدول (3) اختبار التوزيع الطبيعي باستخدام K-S One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test		
المتغير	Kolmogorov -Smirnov Z	Asymp. Sig. (2-tailed)
Net income	7.786	0.000
ROA	6.371	0.000
ROE	8.125	0.000
CR	5.599	0.000
DR	3.275	0.000
DE	7.911	0.000

وبما أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي فإن ذلك يؤيد استخدام نموذج الانحدار اللوجستي Logit model واستخدام أحد الاختبارات اللامعلمية وهو Mann-Whitney U كاختبار إضافي لمعرفة مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء المدققين عن البيانات المالية تعود لكل واحد من المتغيرات المستقلة .

3-4 اختبار الارتباط الداخلي بين المتغيرات المستقلة:

أما بالنسبة للافتراضات الخاصة بالارتباط بين المتغيرات المستقلة، فينطبق على هذا النوع من تحليل الانحدار ما ينطبق على تحليل الانحدار المتعدد، حيث أن وجود الارتباط المرتفع بين المتغيرات المستقلة قد يؤدي إلى الحصول على تقديرات وتنبؤات غير موضوعية وقد يؤدي إلى تضخيم الأخطاء، لذلك رأى الباحث أن يقوم بالتحقق من مدى وجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة أم لا، باستخدام معامل تضخم التباين Variance Inflation Factor (VIF) والتباين المسموح به Tolerance .

نلاحظ من جدول رقم (4) أن قيم معامل تضخم التباين (VIF) لجميع المتغيرات المستقلة أقل من 10 وأن قيم التباين المسموح به Tolerance لجميع المتغيرات المستقلة هي أكبر من 0.05 مما يشير إلى عدم وجود ارتباط عال بين المتغيرات المستقلة Multicollinearty. إن هذا الاستنتاج يؤكد استخدام تحليل الانحدار اللوجستي ويساعد في الحصول على نتائج دقيقة عن العلاقة بين المتغيرات.

CR	0.946	1.057
المسموح به	معامل تضخم التباين والتباين	جدول رقم (4) اختبار
DR	0.886	1.129
	التباين المسموح به	(معامل تضخم التباين) VIF
DE	0.994	1.006
	Tolerance	
INDUSTRY	0.945	1.058
Net income	0.990	1.010
ROI	0.977	1.024
ROE	0.973	1.028

4-4 اختبار الفرضيات:

إن ما يناسب اختبار فرضيات هذه الدراسة هو استخدام تحليل الانحدار اللوجستي Logistic Regression، وبشكل رئيس بسبب كون المتغير التابع (رأي المدقق) من النوع غير المتصل (المتقطع). ولا بد من الإشارة إلى أنه عادةً ما يستخدم الانحدار اللوجستي في التنبؤ بمدى وجود خاصية معينة أو مخرج معين بناءً على مجموعة من العوامل التي يتوقع أن تؤثر في هذا المخرج، وهو يشبه تحليل الانحدار المتعدد ولكنه يناسب الحالات التي يكون فيها المتغير التابع غير متصل.

الفرضية الأولى : لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنسب الربحية على نوعية رأي مدقق الحسابات الخارجي.

لقد تم في البداية دراسة أثر كل عامل من عوامل الربحية المستخدمة في هذه الدراسة على رأي مدقق الحسابات الخارجي بشكل منفصل، ومن ثم دراسة أثر عوامل الربحية المستخدمة في الدراسة مجتمعة على رأي مدقق الحسابات الخارجي وفي ما يلي بيانها:

نسبة صافي الربح: Net Income Margin

لقد تم اختبار أثر نسبة صافي الربح على رأي مدقق الحسابات الخارجي باستخدام اختبار الانحدار اللوجستي، وكما يظهر من جدول رقم (5) فإن قيمة معامل الانحدار (والذي يمكن أن يقوم مقام معامل الارتباط الخاص بهذا الاختبار) والذي يسمى Cox & Snell R Square

بلغت 0.321 و قيمة معامل انحدار (ارتباط) Nagelkerke R Square هي 0.428 ويمكن القول أن قيم معاملات الانحدار هي قيم تدل على وجود تأثير لمتغير نسبة صافي الربح على رأي مدقق الحسابات الخارجي، أو بمعنى آخر أن نسبة ما تفسره نسبة صافي الربح من التغير في المتغير التابع (رأي المدقق) هي 0.321 أو 0.428.

جدول رقم (5) ملخص النموذج/ صافي الربح

Model Summary / Net Income

Step	-2 Log likelihood	Cox & Snell R Square	Nagelkerke R Square
1	298.592	0.321	0.428

وبالنظر إلى قيمة Wald نلاحظ أنها 35.638 وأنها ذات دلالة إحصائية، إذ إن الدلالة الإحصائية الخاصة بها من جدول رقم (6) هي 0.000 وهذه القيمة أقل من قيمة الدلالة الإحصائية المستخدمة في الدراسة وهي 0.05 مما يشير إلى أن تأثير متغير نسبة صافي الربح على رأي مدقق الحسابات الخارجي هو تأثير ذو دلالة إحصائية.

جدول رقم (6) معاملات معادلة الانحدار/صافي الربح

	B	S.E.	Wald	Df	Sig.	Exp(B)
Netincome	4.715	0.790	35.638	1	0.000	111.621
Constant	0.108	0.144	0.564	1	0.453	1.114

معدل العائد على الأصول: Return on Assets (ROA)

لقد تم اختبار أثر معدل العائد على الأصول (ROA) على رأي مدقق الحسابات الخارجي باستخدام اختبار الانحدار اللوجستي، وكما يظهر من جدول رقم (7) فإن قيمة معامل

الانحدار الخاص بهذا الاختبار والتي تسمى Cox & Snell R Square بلغت 0.372 و قيمة معامل الانحدار والتي تسمى Nagelkerke R Square هي 0.497 ويمكن القول أن قيم معاملات الانحدار (والتي يمكن أن تقوم مقام معاملات الارتباط) هي قيم تدل على وجود تأثير لمتغير معدل العائد على الأصول على رأي مدقق الحسابات الخارجي وتدل على نسبة ما يفسره التغير في معدل العائد على الأصول على التغير في رأي مدقق الحسابات الخارجي.

جدول رقم (7) ملخص النموذج/معدل العائد على الأصول

Step	-2 Log likelihood	Cox & Snell R Square	Nagelkerke R Square
1	275.146	0.372	0.497

وبالنظر إلى قيمة Wald وهي 53.240 وقيمة الدلالة الإحصائية الخاصة بها من جدول رقم (8) يلاحظ أن قيمة الدلالة هي 0.000 وهذه القيمة أقل من قيمة الدلالة الإحصائية المستخدمة في البحث وهي 0.05 مما يشير إلى أن تأثير متغير معدل العائد على الأصول على رأي مدقق الحسابات الخارجي هو تأثير ذو دلالة إحصائية وأن نسبة ما يفسره من التغير في رأي مدقق الحسابات الخارجي هي نسبة ذات دلالة إحصائية.

جدول رقم (8) معاملات معادلة الانحدار/معدل العائد على الأصول

		B	S.E.	Wald	df	Sig.	Exp(B)
Step 1	ROI	23.026	3.156	53.240	1	0.000	9.997E9
	Constant	0.238	0.160	2.210	1	0.137	0.788

معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) Return on Equity

لقد تم اختبار أثر معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) على رأي مدقق الحسابات الخارجي باستخدام اختبار الانحدار اللوجستي، وكما يظهر من جدول رقم (9) فإن قيمة معامل الانحدار الخاص بهذا الاختبار والتي تسمى Cox & Snell R Square بلغت 0.386 وقيمة معامل الانحدار والتي تسمى Nagelkerke R Square هي 0.515 ويمكن القول إن قيم معاملات الانحدار هي قيم تدل على وجود تأثير لمتغير معدل العائد على حقوق الملكية على رأي مدقق الحسابات الخارجي.

جدول رقم (9) ملخص النموذج/معدل العائد على حقوق الملكية

Step	-2 Log likelihood	Cox & Snell R Square	Nagelkerke R Square
1	268,651	0.386	0.515

وبالنظر إلى قيمة Wald وهي 48.311 والدلالة الإحصائية الخاصة بها من جدول رقم 10 هي (0.000) وهذه القيمة أقل من قيمة الدلالة الإحصائية المستخدمة في البحث وهي 0.05 مما يشير إلى أن تأثير متغير معدل العائد على حقوق الملكية على رأي مدقق الحسابات الخارجي هو تأثير (ونسبة تأثيره على التغير في رأي مدقق الحسابات) ذو دلالة إحصائية.

جدول رقم (10) معاملات معادلة الانحدار/معدل العائد على حقوق الملكية

	B	S.E.	Wald	Df	Sig.	Exp(B)
--	---	------	------	----	------	--------

Step 1	ROE	12.428	1.788	48.311	1	0.000	2.497E5
	Constant	-0.082	0.161	0.258	1	0.612	0.922

الأثر المشترك لنسب الربحية:

لقد تم اختبار الأثر المشترك لنسب الربحية المتمثلة في (نسبة صافي الربح ومعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية) على رأي مدقق الحسابات الخارجي باستخدام اختبار الانحدار اللوجستي، وبالنظر إلى نتائج جدول رقم (11) يلاحظ أن قيمة معامل الانحدار الخاصة بهذا الاختبار والتي تسمى Cox & Snell R Square بلغت 0.411 و قيمة معامل الانحدار التي تسمى Nagelkerke R Square هي 0.548 ويمكن القول أن قيم معاملات الانحدار هي قيم تدل على وجود تأثير لمتغيرات نسب الربحية على رأي مدقق الحسابات الخارجي، ومما يلاحظ أن قيم معاملات الانحدار أعلى من القيم السابقة التي تخص كل واحد من نسب الربحية على انفراد.

جدول رقم (11) ملخص النموذج/الأثر المشترك لنسب الربحية

Step	-2 Log likelihood	Cox & Snell R Square	Nagelkerke R Square
1	256.211	0.411	0.548

وكما يظهر من جدول رقم (12) فإن قيمة Chi-square هي 158.208 وبمستوى دلالة إحصائية 0.000 مما يشير إلى أن تأثير نسب الربحية مجتمعة على رأي مدقق الحسابات الخارجي ذو دلالة إحصائية.

جدول رقم (12) معاملات معادلة الانحدار/ الأثر المشترك لنسب الربحية

		Chi-square	df	Sig.
Step 1	Model	158.208	3	0.000

وبناءً على ما سبق بيانه من تحليل لمعاملات الانحدار وقيم الدلالة الإحصائية والتي بينت أن جميع قيم الدلالة الإحصائية أقل من 0.05 وكذلك قيمة الدلالة الإحصائية لنسب الربحية مجتمعة أقل من 0.05 فإن ذلك يشير إلى رفض الفرضية العدمية التي تنص على أنه لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنسب الربحية على نوعية رأي مدقق الحسابات الخارجي واستنتاج أنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنسب الربحية على نوعية رأي مدقق الحسابات الخارجي. الفرضية الثانية: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنسب السيولة على نوعية رأي مدقق الحسابات الخارجي.

وكما تمت الإشارة سابقاً، لقد تم استخدام نسبة التداول كمؤشر على السيولة لمعرفة أثر السيولة على رأي مدقق الحسابات الخارجي باستخدام اختبار الانحدار اللوجستي. وكما يظهر من جدول رقم (13) فإن قيمة معامل الانحدار الخاص بهذا الاختبار والتي تسمى Cox & Snell R Square بلغت 0.000 و قيمة معامل الانحدار والتي تسمى Nagelkerke R Square هي 0.000 ويمكن القول إن قيم معاملات الانحدار هي قيم تدل على عدم وجود أي تأثير لمتغير نسبة التداول على رأي مدقق الحسابات الخارجي.

جدول رقم (13) ملخص النموذج/نسبة التداول

Step	-2 Log likelihood	Cox & Snell R Square	Nagelkerke R Square
1	414.418	0.000	0.000

وبالنظر إلى قيمة Wald وهي 0.000 حيث أنها قيمة منخفضة جداً ، والدلالة الإحصائية الخاصة بها من جدول رقم (14) هي 0.998 وهذه القيمة أكبر من قيمة الدلالة الإحصائية المستخدمة في البحث وهي 0.05 بشكل كبير مما يؤكد ما تم ذكره في الفقرة أعلاه من عدم وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لنسبة التداول على رأي مدقق الحسابات الخارجي.

جدول رقم (14) معاملات معادلة الانحدار/ نسبة التداول

		B	S.E.	Wald	Df	Sig.	Exp(B)
Step 1	CR	0.000	0.017	0.000	1	0.998	1.000
	Constant	0.033	0.127	0.069	1	0.793	1.034

وبما أن قاعدة القرار انه يتم رفض الفرضية العدمية إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أقل من 0.05 ويتم قبول الفرضية البديلة، فإنه وبناءً على ما تم بيانه سابقاً ولأن قيمة الدلالة الإحصائية هي 0.998 فإنه يتم قبول الفرضية العدمية واستنتاج أنه لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنسب السيولة (ممثلةً بنسبة التداول) على رأي مدقق الحسابات الخارجي.

الفرضية الثالثة: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنسب الرفع المالي على رأي مدقق

الحسابات الخارجى

لقد تم في البداية دراسة أثر كل عامل من عوامل الرفع المالي المستخدمة في الدراسة على رأي مدقق الحسابات الخارجى بشكل منفصل، ومن ثم دراسة أثر عوامل الرفع المالي مجتمعة على رأي مدقق الحسابات الخارجى وفيما يلي بيانها:

نسبة المديونية (DR): Debt Ratio

لقد تم اختبار أثر نسبة المديونية على رأي مدقق الحسابات الخارجى باستخدام اختبار الانحدار اللوجستى، وكما يظهر من جدول رقم (15) فإن قيمة معامل الانحدار الخاص بهذا الاختبار والتي تسمى Cox & Snell R Square بلغت 0.080 و قيمة معامل الانحدار والتي تسمى Nagelkerke R Square هي 0.106 ويمكن القول أن قيم معاملات الانحدار هي قيم تدل على وجود تأثير لمتغير نسبة المديونية على رأي مدقق الحسابات الخارجى.

جدول رقم (15) ملخص النموذج/نسبة المديونية

Step	-2 Log likelihood	Cox & Snell R Square	Nagelkerke R Square
1	389.605	0.080	0.106

وبالنظر إلى قيمة Wald وهي 17.914 والدلالة الإحصائية الخاصة بها من جدول رقم (16) هي 0.000 وهذه القيمة أقل من قيمة الدلالة الإحصائية المستخدمة في البحث وهي 0.05 مما يشير إلى أن تأثير متغير نسبة المديونية على رأي مدقق الحسابات الخارجي هو تأثير ذو دلالة إحصائية.

جدول رقم (16) معاملات معادلة الانحدار/ نسبة المديونية

		B	S.E.	Wald	df	Sig.	Exp(B)
Step 1	DR	-1.822	0.431	17.914	1	0.000	0.162
	Constant	0.834	0.216	14.886	1	0.000	2.302

نسبة الديون إلى حقوق الملكية (DE) Debt to Equity Ratio:

لقد تم اختبار أثر نسبة الديون إلى حقوق الملكية على رأي مدقق الحسابات الخارجي باستخدام اختبار الانحدار اللوجستي، وكما يظهر من جدول رقم (17) فإن قيمة معامل الانحدار الخاص بهذا الاختبار والتي تسمى Cox & Snell R Square بلغت 0.000 وقيمة معامل الانحدار والتي تسمى Nagelkerke R Square هي 0.000 ويمكن القول إن قيم معاملات الانحدار هي قيم تدل على عدم وجود تأثير لمتغير نسبة الديون إلى حقوق الملكية على رأي مدقق الحسابات الخارجي.

جدول رقم (17) ملخص النموذج/نسبة الديون إلى حقوق الملكية

Step	-2 Log likelihood	Cox & Snell R Square	Nagelkerke R Square
1	414.418	0.000	0.000

وبالنظر إلى قيمة Wald وهي 0.000 وهي منخفضة جداً وقيمة الدلالة الإحصائية الخاصة بها من جدول رقم (18) هي 0.987 وهذه القيمة أكبر من قيمة الدلالة الإحصائية المستخدمة في البحث وهي 0.05 مما يشير إلى عدم وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لمتغير نسبة الديون إلى حقوق الملكية على رأي مدقق الحسابات الخارجي.

جدول رقم (18) معاملات معادلة الانحدار/ نسبة الديون إلى حقوق الملكية

		B	S.E.	Wald	df	Sig.	Exp(B)
Step 1	DE	0.000	0.001	0.000	1	0.987	1.000
	Constant	0.033	0.116	0.084	1	0.772	1.034

الأثر المشترك لنسب الرفع المالي:

لقد تم اختبار الأثر المشترك لنسب الرفع المالي المتمثلة في (نسبة المديونية ونسبة الديون إلى حقوق الملكية) على رأي مدقق الحسابات الخارجي باستخدام اختبار الانحدار اللوجستي. وبالنظر إلى نتائج جدول رقم (19) يلاحظ أن قيمة معامل الانحدار الخاص بهذا الاختبار والتي تسمى Cox & Snell R Square بلغت 0.080 وقيمة معامل الانحدار والتي تسمى Nagelkerke R Square هي 0.106 ويمكن القول إن قيم معاملات الانحدار هي قيم تدل على وجود تأثير لمتغيرات نسب الرفع المالي على رأي مدقق الحسابات الخارجي.

جدول رقم (19) ملخص النموذج/الأثر المشترك لنسب الرفع المالي

Step	-2 Log likelihood	Cox & Snell R Square	Nagelkerke R Square
------	-------------------	----------------------	---------------------

1	389,605	0.080	0.106
---	---------	-------	-------

وكما يظهر من جدول رقم (20) فإن قيمة Chi-square هي 24.814 وبمستوى دلالة إحصائية 0.000 مما يشير إلى أنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنسب الرفع المالي على رأي مدقق الحسابات الخارجي.

جدول رقم (20) معاملات معادلة الانحدار/ الأثر المشترك لنسب الرفع المالي

		Chi-square	Df	Sig.
Step 1	Model	24.814	2	0.000

ومما يجدر ذكره أن قيم معاملات الانحدار نتيجة الأثر المشترك لنسب الرفع المالي هي نفس قيم معاملات الانحدار التي تم الحصول عليها في حالة استخدام نسبة المديونية بشكل منفصل وذلك لأن معاملات الانحدار الخاصة بنسبة الديون إلى حقوق الملكية على انفراد كانت صفر. حيث إن هذا الاستنتاج يؤيد ما تم الحصول عليه من الاختبارات الخاصة بنسب الرفع المالي. وبناءً على قاعدة القرار التي تم بيانها سابقاً، وبما أن قيمة الدلالة الإحصائية للأثر المشترك هي (0.000) فإنه يتم رفض الفرضية العدمية والتي تنص على أنه " لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنسب الرفع المالي على رأي مدقق الحسابات الخارجي" واستنتاج أنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنسب الرفع المالي على رأي مدقق الحسابات الخارجي.

الفرضية الرابعة: لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية في آراء مدققي الحسابات الخارجيين في البيانات المالية تعود إلى نوعية القطاع الذي تنتمي إليه الشركة (الصناعية والغيرصناعية):

من أجل اختبار أثر القطاع على رأي مدقق الحسابات الخارجي، تم تقسيم الشركات إلى شركات صناعية و خدمية، وتم استخدام تحليل الانحدار اللوجستي. كما يظهر من جدول رقم (21) فإن قيمة معامل الانحدار الخاص بهذا الاختبار والتي تسمى Cox & Snell R Square بلغت 0.004 و قيمة معامل الانحدار التي تسمى Nagelkerke R Square هي 0.005 ويمكن القول إن قيم معاملات انحدار الارتباط هي قيم منخفضة وتشير إلى أن تأثير القطاع على نوعية رأي مدقق الحسابات هو تأثير ضعيف.

جدول رقم (21) ملخص النموذج/ لنوعية القطاع

Step	-2 Log likelihood	Cox & Snell R Square	Nagelkerke R Square
1	413.339	0.004	0.005

وبالنظر إلى قيمة Wald وهي 1.077 فهي منخفضة والدلالة الإحصائية الخاصة بها من جدول رقم 22 يلاحظ أنها 0.299 وهذه القيمة أكبر من قيمة الدلالة الإحصائية المستخدمة في البحث وهي 0.05 مما يشير إلى عدم وجود فروق ذو دلالة إحصائية في آراء مدققي الحسابات ما بين الشركات الصناعية والشركات الخدمية.

جدول رقم(22) معاملات معادلة الانحدار/ لنوعية القطاع							
		B	S.E.	Wald	Df	Sig.	Exp(B))
Step 1	INDUSTRY	0.243	0.235	1.077	1	0.299	1.276
	Constant	0.313	0.353	0.786	1	0.375	0.731

وبناءً على ما تم بيانه في الجداول السابقة، وبما أن مستوى الدلالة الإحصائية هو 0.299 فإنه يتم قبول الفرضية العدمية واستنتاج أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء مدققي الحسابات عن البيانات المالية تعود لنوعية القطاع الذي تنتمي إليه الشركة.

4-6 ملخص اختبار الفرضيات:

فيما يلي ملخص بنتائج اختبار فرضيات الدراسة.

جدول رقم (24) ملخص نتائج اختبار فرضيات الدراسة

نتيجة الاختبار	نوع الاختبار	الفرضية
رفض العدمية	Logit model	لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنسب الربحية على نوعية رأي مدقق الحسابات الخارجي
قبول العدمية	Logit model	لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنسب السيولة على نوعية رأي مدقق الحسابات الخارجي
رفض العدمية	Logit model	لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنسب الرفع المالي على نوعية رأي مدقق الحسابات الخارجي
قبول العدمية	Logit model	لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية في آراء مدققي الحسابات الخارجيين في البيانات المالية تعود إلى نوعية القطاع الذي تنتمي إليه الشركة

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

5-1 تمهيد

يتضمن هذا الفصل عرضاً لنتائج الدراسة ، أثر الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة عمان على آراء مدققي الحسابات الخارجيين في الأردن من خلال تحليل أثر الأداء المالي للشركة على رأي مدقق الحسابات الخارجي، حيث كان الأداء يتمثل في مؤشرات الربحية (نسبة صافي الدخل، العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية) ومؤشرات السيولة (نسبة التداول) وكذلك مؤشرات الرفع المالي (نسبة المديونية، ونسبة الديون إلى حقوق الملكية) وكذلك أثر نوعية القطاع على رأي مدقق الحسابات. كما يتضمن هذا الفصل أيضاً أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة في ضوء نتائج الدراسة.

5-2 النتائج:

بناء على ما تم مناقشته خلال تحليل بيانات الدراسة واختبار فرضياتها الباحث يخرج

الاستنتاجات التالية:

1- هناك تأثير لنسب الربحية المتمثلة في (نسبة صافي الربح ومعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية) على رأي مدقق الحسابات الخارجي، وقد جاءت نتائج هذه الدراسة متفقة إلى حد ما مع نتائج دراسة (Gaganis,2007) تجاه البنوك الآسيوية، حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن البنوك الآسيوية التي تلقت آراء متحفظة من مدققي الحسابات الخارجيين كانت أقل ربحية.

ويمكن تفسير ذلك من خلال ما تم ذكره سابقاً بأن من أهم دوافع الغش عندما يكون الاستقرار المالي أو الربحية مهددة سواء من خلال الصناعة نفسها أو من خلال الاقتصاد بشكل عام أو من خلال العمليات التشغيلية للمنشأة (ربحية واستقرار الشركة مهددة، ودرجة عالية من التنافس الشديد يؤدي إلى انخفاض هوامش الربح، وانخفاض الطلب على السلع من قبل العملاء وأخيراً خسائر تشغيلية)، مما قد يشكل نوعاً من الضغوطات على الإدارة للقيام بعمليات التلاعب.

2 - لا يوجد تأثير لنسب السيولة (ممثلةً بنسبة التداول) على رأي مدقق الحسابات الخارجي. فقد جاءت نتائج هذه الدراسة متطابقة مع نتائج دراسة (Masyitoh and Adhariani, 2010) التي تتعلق بتحديد العوامل التي تؤثر في إصدار آراء متحفظة تتعلق بفرض الاستمرارية في إندونيسيا. فقد توصل (Masyitoh and Adhariani) إلى مجموعة من النتائج أهمها أنه لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنسب السيولة على إصدار المدقق لرأي متحفظ فيما يتعلق بالاستمرارية، ولم يبين الباحثان تبريرات منطقية لنتائج الدراسة.

ومن ناحية أخرى جاءت نتائج دراسة (Gaganis,2007) مخالفة لنتائج هذه الدراسة، حيث أشار (Gaganis,2007) أن البنوك الآسيوية التي تلقت آراء متحفظة من مدققي الحسابات الخارجيين كانت لديها سيولة زائدة. ويرى أن الإدارة يمكن أن تظهر تركيزاً على إدارة

الأرباح متناسية سيولة الشركة، وبالتالي تظهر سيولتها عالية وفي نفس الوقت فإن التركيز على إدارة الأرباح قد يؤدي إلى أن يصدر المدقق تقريراً متحفظاً بالرغم من زيادة سيولتها، خاصةً أن نسب السيولة المرتفعة تقلل من المخاطرة المالية.

3- هناك تأثير لنسب الرفع المالي المتمثلة في (نسبة المديونية، نسبة الديون إلى حقوق الملكية) على رأي مدقق الحسابات الخارجي وقد جاءت نتائج هذه الدراسة متفقة إلى حد ما مع نتائج دراسة (Gaganis,2007) تجاه البنوك الآسيوية، وكذلك متفقة مع نتائج دراسة (Masyitoh and Adhariani, 2010) حيث توصل في هذه الدراسة إلى أنه لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لكل من السيولة والربحية والتدفقات النقدية ولجنة التدقيق على إصدار المدقق لرأي متحفظ بينما يوجد تأثير هام لكل من المديونية وحجم شركة التدقيق على ذلك.

4- لا يوجد فرق في آراء مدققي الحسابات الخارجيين في البيانات المالية تعود إلى نوعية القطاع الذي تنتمي إليه الشركة (الصناعية والخدمية) ، ويمكن تفسير ذلك بأن عملية التلاعب في القوائم المالية وإدارة الأرباح لا تختلف من قطاع إلى آخر، فالتركيز لا يكون على القطاع الذي تنتمي إليه الشركة بل يكون على حالة الشركة من حيث الوضع المالي ومن حيث النمو وتمويل العمليات، ومدى وجود ظروف غير عادية قد تؤدي إلى أو تشير إلى مخاطر محتملة . فقد لا تستطع الشركة تحقيق أهدافها المرسومة مما قد يدفع إدارتها إلى التلاعب في قوائمها المالية بغض النظر عن القطاع التي تنتمي إليه.

3-5 التوصيات:

من خلال النظر في نتائج تحليل بيانات الدراسة واختبار فرضياتها فإن الباحث يوصي بما يلي:

1- من خلال النظر في نسب الربحية والرفع المالي للشركات عينة الدراسة، وما تبين لها من وجود فروق في نسب الربحية والرفع المالي ما بين الشركات التي تلقت آراء متحفظة وآراء معيارية، فإن الباحث يرى أهمية التحليل المالي في التدقيق، وهو ما يطلق عليه الإجراءات التحليلية، في خدمة عملية التدقيق وخاصة في المرحلة النهائية، حيث أنها تمكن المدقق من تكوين الصورة النهائية عن البيانات المالية، ولذلك يرى الباحث ضرورة زيادة الاهتمام بتطبيق معيار التدقيق الدولي رقم 520 "الإجراءات التحليلية" من قبل مدققي الحسابات الخارجيين في الأردن مما قد يساعد المدقق في تكوين الرأي الصحيح عن البيانات المالية.

2- يوصي الباحث بضرورة توخي الحذر عند الاعتماد على الإجراءات التحليلية في تقييم الأداء ومن ثم ربط ذلك برأي مدقق الحسابات، إذ إن هذه النسب والأدوات المالية ما هي إلا مؤشرات قد تشير إلى وجود أمور غير عادية، وليس بالضرورة أن تكون البيانات المالية محرفة مادياً إذا كانت هذه النسب والمؤشرات ضعيفة، وهذا ما أشارت إليه النتيجة الخاصة بنسب السيولة.

3- لا بد للمدقق من زيادة الاهتمام بدراسة أهداف الشركة ومدى إمكانية تحقيق هذه الأهداف وربط ذلك بالأداء المالي للشركة، حيث أن عدم قدرة الشركة على تحقيق الأهداف قد يدفع إدارة الشركة إلى التلاعب في البيانات المالية مما يحقق الأهداف الخاصة بالإدارة دون الأهداف الحقيقية للشركة.

4- من الأمور المهمة التي يرى الباحث ضرورة زيادة اهتمام المدقق بها التعرف على نقاط القوة والضعف في السياسة التمويلية للشركة من أجل خدمة عملية التدقيق وليس من أجل التقييم لغايات الإدارة، إذ إن الصعوبة في عملية التمويل قد تؤدي إلى وجود ظروف غير طبيعية، مما قد يؤثر على عدالة البيانات المالية وبالتالي يساعد المدقق في اكتشاف التحريفات التي قد تؤثر على رأيه.

5- يوصي الباحث بضرورة اهتمام مدقق الحسابات بالشركات ذات الربحية المنخفضة لاحتمال وجود مؤشرات على عمليات التلاعب من أجل التغلب على الصعوبات التمويلية وإقناع المقرضين على التعامل مع الشركة.

6- يوصي الباحث بضرورة القيام بدراسات مستقبلية تتعلق بهذا الموضوع، وذلك عن طريق زيادة الفترة الزمنية التي غطتها الدراسة، والاهتمام بمتغيرات أخرى مثل الحاكمية

المؤسسية وآلياتها المختلفة، وضرورة القيام بدراسة ميدانية مرافقة لهذه الدراسة لاستطلاع وجهات نظر المدققين الخارجيين عن الموضوع لتكون أكثر شمولية.

لمصادر والمراجع:

المراجع العربية:

- 1- أبو زيد, كمال خليفة وآخرون. (2008). "المراجعة الخارجية للقوائم المالية (الإطار النظري معايير المراجعة، مراجعة الأنظمة الالكترونية، التطبيقات الحديثة)" ، ط1، الإسكندرية، القاهرة: دار المطبوعات الجامعية
- 2- أبو سمهدانه, نيفين. (2006). "مجالات مساهمة استخدام المراجعة التحليلية في تخطيط وأداء عملية المراجعة -دراسة تحليلية لأراء مدققي الحسابات بمكاتب وشركات المراجعة في قطاع غزة- فلسطين"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية، غزة، فلسطين.

- 3- أبو نصار، محمد و حميدات، جمعة. (2009). "معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية: الجوانب النظرية والعملية"، ط1، عمان، الأردن: دار وائل للنشر
- 4- التميمي، هادي. (2006). "مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية"، ط3، عمان، الأردن: دار وائل للنشر.
- 5- جربوع، يوسف محمود. (2005). "مدى قدرة المراجع الخارجي على اكتشاف الأخطاء غير العادية من خلال التحليل المالي والتنبؤ بفشل المشروع -دراسة تطبيقية على مراجعي الحسابات القانونيين - في قطاع غزة".مجلة الجامعة الإسلامية،المجلد الثالث عشر،العدد الأول، ص 263-295
- 6- جمعة، أحمد حلمي (2005). "المدخل إلى التدقيق الحديث"، ط3، عمان، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- 7- حسن، محمد علي. (1987). "المراجعة النظرية والعملية"، ط1، الصفاة، الكويت.
- 8 - حمدان، سليمان منير. (2005). "مدى تأثير المؤشرات المالية وغير المالية على فرض الاستمرارية وتأثير ذلك على التنبؤ بالفشل المالي في قطاع التأمين" رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان.
- 9- الحياي، وليد ناجي. (2008). "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي"، ط1، عمان، الأردن، إثراء للنشر والتوزيع.
- 10- الخلايلة، محمود عبدالحليم. (2004). "التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية"، ط3، عمان، الأردن: مركز ياسين الجبيهة.
- 11- خنفر، مؤيد راضي و المطارنه، غسان فلاح. (2006). "تحليل القوائم المالية-مدخل نظري وتطبيقي"، ط1، عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

- 12- الذنبيات, علي عبدالقادر. (2010). "تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية (نظرية وتطبيق)" ، دار وائل للنشر، عمان: الأردن.
- 13- زبديّة, رامي محمد. (2010). "أثر تقرير المدقق الخارجي في اتخاذ القرار الائتماني في البنوك التجارية الأردنية"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان: الأردن.
- 14- لزبيدي, حمزة منصور. (2000). "التحليل المالي (تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل)" ، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، عمان: الأردن.
- 15- الزرري، عبدانافع عبد الله و فرح، غازي توفيق. (2000). الأسواق المالية والنقدية، ط1، عمان، الأردن، دار وائل للنشر.
- 16- السمهوري، أشرف محي الدين. (2007). "أثر مرتكزات حاكمية الشركات والإجراءات التحليلية في اكتشاف التلاعب في القوائم المالية" رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان: الأردن.
- 17- الشنطي، أيمن. (2007). "مقدمة في الإدارة والتحليل المالي"، ط1، عمان: دار البداية.
- 18- طاهات، عبد الرحمن محمد. (2003). "تقييم الإجراءات التحليلية للقوائم المالية للشركات المساهمة العامة في الأردن - من وجهة نظر مدققي الحسابات"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت المفرق: الأردن.
- 19- عساف، أسماء شافع. (2001). "مدى كفاءة أدوات التحليل المالي التقليدية في اكتشاف القوائم المالية المظلمة عند القيام بعملية التدقيق" قدمت هذه الدراسة في المؤتمر العلمي المهني الثالث مركز البنك العربي للبحث العلمي. عمان 18-19 أيلول، 2001.
- 20- العلي، أسعد حميد (2010). "الإدارة المالية الأسس العلمية والتطبيقية"، ط1، عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

- 21 - غرايبة، عدنان تركي سعيد. (2003). "مدى تطبيق معيار التدقيق الدولي رقم 520" الإجراءات التحليلية "من قبل مدققي الحسابات في الأردن"، رسالة غير منشورة جامعة اليرموك، إربد.
- 22- القاضي، دلال و البياتي، محمود، (2008)، منهجية وأساليب البحث العلمي وتحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 23- لطفي، أمين السيد. (2005). "مراجعات مختلفة لأغراض مختلفة"، ط1، الإسكندرية، القاهرة: الدار الجامعية.
- 24- المطارنة، غسان فلاح. (2006). "تدقيق الحسابات المعاصر من الناحية النظرية"، ط1، عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- 25- مطر، محمد. (2001). "طبيعة وأهمية مؤشرات الفشل المالي للشركات: دراسة تحليلية مقارنة بين آراء المدققين والمحللين الماليين في الأردن"، مجلة البصائر، العدد الأول، 7-62.
- 26- مطر، محمد. (2003). "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية"، ط1، عمان: دار وائل للنشر.
- 27- النجار، عبد العزيز (2007) "أساسيات الإدارة المالية"، ط1، الإسكندرية: الناشر المكتب العربي الحديث.
- 28- همام، محمد همام علي (2004) "دور مؤشرات الأداء المالي الاستراتيجي في التنبؤ بنجاح أو تعثر المصارف". رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عدن، عدن: الجمهورية اليمنية.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- 1- Arens, A .A., Elder, R.J. and Beasley, M. S. (2008). **Auditing and Assurance Services**, New York: Prentice-hall.
- 2- Calderon ,T.G. And Green, B.P(1994). **Analysts Forecasts As An Exogenous Risk Indicator In Analytical Auditing**. Advances in Accounting vol.12 PP.281-300
- 3- Elder, R. J., Beasley, M. S and Arens,A. A. (2010). **Auditing and Assurance Services :An Integrated Approach"** Thirteenth edition, Prentice-hall, New York.
- 4- Freeze, J. and Long, J. S. (2006), **Regression Models for Categorical Dependent Variables Using Stata**, College Station, Stata Press.
- 5- Frost, A .C. (1991). **Loss Contingency Reports and Stock Prices: A Replication and Extension of Bank Kinney**, Journal of Accounting vol.29, No.1, spring, pp.159-169.

- 6- Gaganis, C. (2007) **A multivariate analysis of the determinants of auditors' opinion on Asian banks**. Journal of Modern Accounting and Auditing vol 22 No.3,2007 ,pp.268-287
- 7- Hirst, D. E. and Koonce, L. (1996). **Audit Analytical Procedures, A Field Investigation**, Contemporary Accounting Research, vol.13, pp.457-486.
- 8- Huran consulting(2003) "**An Analysis Of Restatement Matters :Rules, Errors, Ethics, For The Five Years Ended December 31,2002 "** <http://www.huronconsultng.com>.
- 9- Kaminski, K.A.and Wetzel,T.S.(2004), "**Financial Ratios And Fraud: An Exploratory Study Using Chaos Theory "**. <http://www.edwardspub.com/journal/JFA>
- 10- Kaminski, W. and Guan. (2000). **Can Financial Ratios Detect Fraudulent Financial Reporting**. Managerial Auditing Journal, vol.19, No.1
- 11- Knechel, W. R., Salterio, S. E. and Ballou, B. (2007). **Auditing: Assurance and Risk**. 3rd edition, Thomson South-western.
- 12- Long, J. S (1997), **Regression Models for Categorical and Limited Dependent Variables**, Thousand Oaks: Sage Publications.
- 13- Matarneh, G.F(2011),**The Extent Of Adherence Jordanian Auditors In Implementing the International Standard on Auditing ISA700.International management**, Vol.7 No.12011 pp.22-29
- 14- Masyitoh, O. C. and Adhariani, D. (2010), **The Analysis of Determinants of Going Concern Audit Reports**, Journal of Modern Accounting and Auditing, Vol. 6, No. 4, pp. 26-37.
- 15- Wild, J. J., Bernstein, L. A. and Subramanyam, K. R. (2001). "**Financial Statement Analysis**", 7th edition, MC Graw-Hill.

الملاحق

قائمة بالشركات التي تلقت آراء متحفظة من قبل مدققي الحسابات

الخارجيين.

قائمة بالشركات التي تلقت آراء متحفظة من قبل مدققي الحسابات الخارجيين.

رمز الشركة	السنة المالية	نوع التقرير	نوع القطاع
111003	2006	متحفظ	خدمي
111003	2007	متحفظ	خدمي
111003	2008	متحفظ	خدمي
111003	2009	متحفظ	خدمي
111033	2001	متحفظ	خدمي
111033	2002	متحفظ	خدمي
111033	2003	متحفظ	خدمي
111003	2000	متحفظ	خدمي
111003	2001	متحفظ	خدمي
111003	2002	متحفظ	خدمي
111003	2003	متحفظ	خدمي
121006	2008	متحفظ	خدمي
121013	2007	متحفظ	خدمي
121021	2001	متحفظ	خدمي
121026	2009	متحفظ	خدمي

خدمي	متحف	2007	121009
خدمي	متحف	2006	121015
خدمي	متحف	2007	121015
خدمي	متحف	2001	121013
خدمي	متحف	2009	131079
خدمي	متحف	2006	131088
خدمي	متحف	2009	131248
خدمي	متحف	2009	131251
خدمي	متحف	2009	131269
خدمي	متحف	2009	131282
خدمي	متحف	2009	131069
خدمي	متحف	2008	111027
خدمي	متحف	2000	131076
خدمي	متحف	2001	131076
خدمي	متحف	2009	131276
خدمي	متحف	2009	111027
خدمي	متحف	2009	131092
خدمي	متحف	2007	131229
خدمي	متحف	2008	131239
خدمي	متحف	2008	131265
خدمي	متحف	2003	131104
خدمي	متحف	2008	131272
خدمي	متحف	2004	131019
خدمي	متحف	2006	131034
خدمي	متحف	2007	131034
خدمي	متحف	2008	131034
خدمي	متحف	2009	131034
خدمي	متحف	2009	131232

خدمي	متحفظ	2002	131060
خدمي	متحفظ	2004	131075
خدمي	متحفظ	2005	131075
خدمي	متحفظ	2007	131075
خدمي	متحفظ	2008	131075
خدمي	متحفظ	2009	131075
خدمي	متحفظ	2001	131062
خدمي	متحفظ	2002	131062
خدمي	متحفظ	2003	131062
خدمي	متحفظ	2008	131062
خدمي	متحفظ	2006	141103
خدمي	متحفظ	2007	141103
خدمي	متحفظ	2000	131010
خدمي	متحفظ	2008	142041
خدمي	متحفظ	2009	142041
صناعي	متحفظ	2000	141073
صناعي	متحفظ	2001	141073
صناعي	متحفظ	2008	141204
صناعي	متحفظ	2009	141204
صناعي	متحفظ	2000	141050
صناعي	متحفظ	2000	141032
صناعي	متحفظ	2001	141032
صناعي	متحفظ	2002	141032
صناعي	متحفظ	2003	141032
صناعي	متحفظ	2004	141032
صناعي	متحفظ	2005	141032
صناعي	متحفظ	2006	141032
صناعي	متحفظ	2007	141032

صناعي	متحف	2008	141032
صناعي	متحف	2009	141032
صناعي	متحف	2005	141040
صناعي	متحف	2006	141040
صناعي	متحف	2001	141040
صناعي	متحف	2002	141040
صناعي	متحف	2003	141040
صناعي	متحف	2004	141040
صناعي	متحف	2006	141055
صناعي	متحف	2007	141055
صناعي	متحف	2008	141055
صناعي	متحف	2009	141055
صناعي	متحف	2002	141056
صناعي	متحف	2002	141003
صناعي	متحف	2003	141003
صناعي	متحف	2000	141094
صناعي	متحف	2001	141094
صناعي	متحف	2002	141094
صناعي	متحف	2003	141094
صناعي	متحف	2005	141094
صناعي	متحف	2006	141094
صناعي	متحف	2000	141095
صناعي	متحف	2005	141105
صناعي	متحف	2006	141105
صناعي	متحف	2001	141105
صناعي	متحف	2003	141105
صناعي	متحف	2004	141105
صناعي	متحف	2000	141111

صناعي	متحف	2001	141111
صناعي	متحف	2009	141205
صناعي	متحف	2007	141206
صناعي	متحف	2008	141206
صناعي	متحف	2004	141002
صناعي	متحف	2002	141029
صناعي	متحف	2000	141052
صناعي	متحف	2000	141140
صناعي	متحف	2001	141140
صناعي	متحف	2002	141140
صناعي	متحف	2006	141117
صناعي	متحف	2007	141117
صناعي	متحف	2009	141117
صناعي	متحف	2001	141011
صناعي	متحف	2002	141011
صناعي	متحف	2003	141011
صناعي	متحف	2004	141011
صناعي	متحف	2009	141042
صناعي	متحف	2006	141045
صناعي	متحف	2001	141060
صناعي	متحف	2003	141060
صناعي	متحف	2004	141060
صناعي	متحف	2000	141069
صناعي	متحف	2000	141101
صناعي	متحف	2001	141101
صناعي	متحف	2003	141101
صناعي	متحف	2004	141019
صناعي	متحف	2005	141019

صناعي	متحف	2000	141024
صناعي	متحف	2008	141059
صناعي	متحف	2002	141063
صناعي	متحف	2004	141063
صناعي	متحف	2005	141063
صناعي	متحف	2001	141039
صناعي	متحف	2002	141039
صناعي	متحف	2003	141039
صناعي	متحف	2004	141039
صناعي	متحف	2000	141079
صناعي	متحف	2001	141079
صناعي	متحف	2002	141079
صناعي	متحف	2009	131097
صناعي	متحف	2008	141107
صناعي	متحف	2007	141107
صناعي	متحف	2005	141107
صناعي	متحف	2000	141075
صناعي	متحف	2001	141075
صناعي	متحف	2002	141075
صناعي	متحف	2003	141075